غازي عبد الرحمن القصيبي



أمريكا والسعوديّة

حملة إعلاميّة أم مواجهة سياسيّة !!؟



غازي عبد الرحمن القصيبي

أمريكا والسعوديّة

حملة إعلاميّة أم مواجهة سياسيّة ؟!



أمريكا والسعودية

حملة إعلامية أم مواجهة سياسية

!؟

Twitter: @abdullah_1395

أمريكا والسعوديّة : حملة إعلاميّة أم مواجهة سياسيّة ؟! / سياسة
غازي عبد الرحمن القصيبي / مؤلّف من السعوديّة
الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، الصنايع ، بناية عيد بن سالم ،
ص. ب : ٥٤٦٠ ـ ١١ ، العنوان البرقي : موكيّالي ،
هاتفاكس : ٧٥١٤٣٨ / ٧٥٢٣٠٨
التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص. ب :٩١٥٧ ، هاتف : ٥٦٠٥٤٣٢ ، هاتفاكس ٥٦٨٥٥٠١
E - mail : mkayyali @ nets. com. jo
تصميم الغلاف والإشراف الفنّي :
سيّي ®
خلفيّة الغلاف :
قصاصات من الصحف الغربيّة : الحملة الإعلاميّة ضدّ العرب والإسلام والسعوديّة
الصفّ الضوئيّ :
مطبعة الجامعة الأردنيّة ، عمّان
التنفيذ الطباعيّ :
مطبعة سيكو / بيروت ، لبنان

الإهداء

إلى وزراء الإعلام العرب

مع كثير من الشفقة

إذا كان بعضُ الناس سيفاً لدولة
ففي الناس بوقاتٌ لها وطبولُ[1]

المتنبي

(١) تنبّـه المتنبي منذ أكثـر من ألف سنة إلى العلاقة المفصلية بين السـيـاسـة والإعـلام . «السيف» ، أو السياسة لا يمكن فصله عن «البوقات والطبول» ، أي الإعلام .

محتويات الكتاب

مقدمة

على إثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ المشؤومه طرأ سوء تفاهم بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية . وبدلاً من معالجته ، كالمعتاد ، بالطرق الدبلوماسية ، فوجئت المملكة بحملة إعلامية أمريكية غير مسبوقة في ضراوتها . والصفحات التالية محاولة لفهم هذه الحملة ، ولبحث العلاقة التي يراها المؤلف علاقة عضوية بين الإعلام والنظام السياسي .

وتبسيطاً للأمور ، فسوف أستعمل «الصحافة» و«الإعلام» ككلمتين مترادفتين ، وسوف أقصر حديثي على الإعلام السياسي دون غيره من وجوه الإعلام الكثيرة .

الفصل الأول

أسرار المطاعم الثلاثة

ولكن الفــتى العــربيً فــيــهــا

غـريبُ الوجـه . . واليـدِ . . واللسـانِ

المتنبي

في مطعم نادٍ خاص من الأندية العريقة التي تشتهر بها لندن، ولا يجوز للغرباء دخولها إلا ضيوفاً بصحبة عضو من الأعضاء، يجلس إلى طاولة صغيرة شخصان يتناولان طعام الغداء، ويتهامسان. وفي العاصمة الفرنسية، في الوقت نفسه، يجلس أربعة أشخاص في مطعم فاخر يتبادلون التعليقات. ومع مراعاة فارق التوقيت، في مطعم مزدحم لا يبعد كثيراً عن البيت الأبيض، يجلس ثلاثة رجال يتناولون الغداء، مصحوباً بكثير من النكات والضحكات.

في الغداء اللندني يجلس مسؤول كبير في وزارة هامة يتحدّث مع صديقه المُحرّر الدبلوماسي في جريدة لندنية رصينة عن موضوع حسّاس ترغب الحكومة البريطانية أن يظهر للناس، وتؤثر أن يظهر بطريق غير رسمي. وفي الغداء الباريسيّ يتحدث دبلوماسي كبير في السفارة الإسرائيلية مع ضيوفه الصحفيين البارزين في ثلاث جرائد باريسية معروفة عن آخر تطوّرات الوضع في الشرق الأوسط، وعن «أسرار» رأى المضيف أن يخصّ بها ضيوفه دون بقيّة الصحفيين. وفي مطعم واشنطن يبلّغ موظف وكالة الاستخبارات المركزية ضيفيه، المُحرّر السياسي المعروف، والمعلّق التليفزيوني الشهير، «بالخلفيات الحقيقية» لما يدور في دولة ما من دول العالم.

في اليوم التالي، أو في الأسبوع التالي، تتحدّث مقالات في الصحف البريطانية والفرنسية والأمريكية عن «مواقف» تنسبها إلى مصادر مطلّعة لا تسمّيها، وعن «معلومات» رفض مقدّمها الإفصاح

عن هوّيته . تُقدّم هذه «المواقف» و«المعلومات» وكأنّها حقائق لا يرقى إليها الشكّ ، ويبتلعها معظم القرّاء بلا مناقشة ، كما ابتلع كاتبوها الطعام الشهيّ في المطاعم .

هل المسألة بهذه البساطة ؟ هل المسألة مُجرّد طعام شهيّ تتخلّله معلومات أشهى تنتقل من المضيف إلى ضيوفه؟ وإذا كانت المسألة بهذه البساطة ، فلم لا يستطيع العرب ، وهم قوم مهووسون بالضيافة ، خدمة مصالحهم الوطنية عن طريق إطعام الأفواه الصحفية والتيلفزيونية المفتوحة ؟

المسألة بهذه البساطة ، في مظهرها ، ولكنها ليست بهذه البساطة في جوهرها . هي بهذه البساطة من حيث أن الطعام ، إفطاراً أو غداءً أو عشاءً أو حفلة كوكتيل ، هو الوسيلة المعتادة في الغرب لنقل المعلومة من السياسي إلى الصحفي . أشكّ أنه يوجد صحفي واحد معروف في عاصمة غربية يمرّ به يوم واحد دون دعوة إلى طعام تجمع بينه وبين مصدر من مصادر معلوماته . وأشكّ أنه يوجد مسؤول غربي كبير واحد دون دعوة أسبوعية إلى طعام تجمع بينه وبين قناة من القنوات التي يستطيع خلالها تسريب ما يريد تسريبه إلى الجمهور . وهنا تنتهي السهولة وتبدأ الصعوبة .

بادئ ذي بدأ ، هدف الصحفي من اللقاء ليس الطعام ولا الشراب ، وإن كان يرحّب بهما حين يجيئان مجاناً . هدف الصحفي الحقيقي هو المعلومة . لا يوجد شيء في حياة الصحفي الغربي أهم

من المعلومة . وبقدر ما تزيد أهمية المعلومة وسريّتها ومركز مقدّمها تزيد إمكانية السبق الصحفي ، ويزداد الحرص على مطاردتها في أفخر المطاعم أو في أخطر ساحات القتال . والمسؤول العربي ، في الغالب الأعم من الحالات ، لا يملك المعلومة التي تجتذب الصحفي ، ولا يملك الحق في الإفضاء بها لأحد حين يملكها .

بعد ذلك تأتي مسألة الأشخاص . المسؤول البريطاني الذي يتحدّث مع المُحرّر لا يتحدّث مع أجنبي غريب ، ولكن مع صديق يعرفه منذ أيام الدراسة . والمضيف في المطعم الفرنسي يتحدث مع أشخاص عرفهم منذ أن قدم إلى باريس ، ودعاهم إلى منزله مراراً ، ورتّب لهم عدة زيارات ناجحة إلى إسرائيل . وموظف وكالة الاستخبارات المركزية يلعب «الجولف» مع ضيفيه بين الحين والحين ، والعلاقة بينه وبينهما قد لا ترقى إلى الصداقة ولكنها ، بالتأكيد ، تندرج تحت المعرفة الوثيقة .

وهُنا لا بدّ من وقفة قصيرة نُبيّن فيها أهمية العلاقة غير الرسمية التي تربط بين أعضاء المؤسسات الفاعلة في الغرب ، سواء كانت حكومية أو تجارية أو إعلامية . في بريطانيا هناك رابطة الزميل القديم ، وتسمّى بالإنجليزية Old Boy Network ، هذه الرابطة التي تقوم على الصداقة الدراسية لا تعترف بفوارق حزبية أو دينية أو اجتماعية . أبناء الدفعة الواحدة من أكسفورد أو كامبردج يشعرون بألفة روحية قويّة رغم أن منهم من اختار القضاء ، ومنهم من اختار الأعمال الحرّة ،

ومنهم من أصبح عضواً بارزاً في الحكومة ، ومنهم من تحوّل إلى ركن من أركان المعارضة . وفي فرنسا تلعب الكليات العليا ، كليّة الإدارة وشقيقاتها ، الدور نفسه . خرّيجو هذه الكليّات يعتبرون أنفسهم صفوة متميّزة مسؤولة عن إدارة الحكومة بصرف النظر عن الحزب الحاكم . وفي الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى رابطة الدراسة ، هناك آلاف التجمّعات التي تقيم صلة خاصة بين أعضائها ، ومن أهم هذه التجمّعات الجمعيات الماسونية على اختلاف أسمائها المعلنة وأهدافها الظاهرة .

هذه حقيقة ينساها العرب أو يتناسونها حين ينسبون كل نفوذ سياسي في الغرب إلى اللوبي الصهيوني . حقيقة الأمر هي أن اللوبي الصهيوني يحرص كل الحرص على الاستفادة الكاملة من هذه الروابط غير الرسمية . وفي الحالات القليلة التي تمكّن فيها العرب من فهم هذه الروابط واستثمارها حققوا قدراً لا يستهان به من النجاح . ويكفي ، في هذا المجال ، أن أشير إلى أن مسؤولاً كبيراً في دولة عربيّة درس مع الرئيس بيل كلينتون في الجامعة نفسها ، وتخرّجا في السنة ذاتها . كان كلينتون يقابل هذا المسؤول بترحيب يتجاوز ما يتطلبّه البروتوكول ، وكان هذا المسؤول يجد في البيت الأبيض أذناً صاغية لا يجدها غيره من أمثاله . وهنا يقف المرأ حائراً ، ومحبطاً ، وهو يستعرض كيفية اختيار الدول العربية سفراءها في الغرب . يرسل إلى باريس سفير لا يعرف كلمة فرنسية ، ويرسل خريج السوربون إلى

عاصمة معادية للفرانكوفونية . والدبلوماسي الذي درس في الولايات المتحدة ، وكوّن فيها علاقات طيبة كثيرة ، يجد نفسه سفيراً في دولة إفريقية . وهذا موضوع مؤلم يطول بحثه ، وليس هذا مجاله .

لنعد الآن إلى الطعام . المسؤول البريطاني لم يجئ إلى الغداء إلاّ بعد أن اطّلع على آخر التقارير الدبلوماسية ، وبعد أن إجتمع مع صانعي القرار في الوزارة ، وبعد أن كوّن فكرة واضحة عمّا يجوز الإفضاء وما لا يجوز الإفضاء به من معلومات . والمضيف الإسرائيلي ينقل إلى ضيوفه مضمون رسالة تلقّاها بالبريد الالكتروني من اسرائيل ذلك الصباح تستعرض الموقف الإسرائيلي الراهن وأبعاده وخلفياته ، والأسئلة التي يمكن أن تثار بشأنه وكيفية التعامل معها (تلقى الدبلوماسيون الإسرائيليون في كل مكان رسالة مماثلة)[1] . وموظف وكالة الاستخبارات المركزية قضى ساعات طويلة مع ملفّات دولة ما ، يطّلع على آلاف المعلومات ، قبل أن يذهب إلى ضيفيه «بالخلفيات الحقيقية» لما يدور في تلك الدولة .

فلنتصوّر ، الآن ، لقاءً يتم بين مسؤول عربي كبير وبين مجموعه من الصحفيين في مطعم غربي . الأرجح أن المسؤول الخطير سوف يصل إلى الاجتماع دون أن يقرأ جرائد الصباح ونشرات وكالات

---

(١) بالمقابل لا يتلقى الدبلوماسي العربي سوى تعليمات مشدّدة تطلب منه ألا يفتح فمه قبل الرجوع إلى العاصمة ، وكثيراً ما يستغرق وصول الإذن بالكلام أسبوعين أو ثلاثة ! .

الأنباء، فضلاً عن أي تحليلات سرّية. ينتظر الصحفيون المعلومات الهامة التي ألغوا مواعيد سابقة للحصول عليها، وينتظرون بلا جدوى. تتوالى أطباق الطعام الشهيّة، والمضيف يستعرض فصاحته منتقلاً من كليشيهات محنطة إلى كليشيهات توشك أن تلفظ أنفاسها. تنتهي الوجبة، ويعود الصحفيون محبطين دون معلومة واحدة تستحق النشر. أمّا المسؤول العربي فيعود إلى قواعده وهو يتمايل فرحاً ورضاً عن النفس بعد أن أبلى بلاءً حسناً في الجهود الإعلامي العربي.

لا نلوم هذا المسؤول الكبير فهو يتبع الأسلوب نفسه الذي يتبعه المسؤول الأكبر، رئيس الدولة. في الولايات المتحدة يقضي الرئيس عدة ساعات مع كبار مساعديه قبل أيّ مؤتمر صحفي في بروفات شبيهة بالبروفات المسرحية. خلال هذه التمارين يتلقّى الرئيس من مساعديه، وبعضهم يختلط بالصحفيين ليل نهار، كل سؤال يمكن أن يُوجّه إليه أثناء المؤتمر، وتناقش الصيغ المختلفة للرّد حتى يستقرّ الرأي على الصيغة المناسبة. ومن هنا يجيء أي مؤتمر صحفي يعقده الرئيس الأمريكي، أو أي رئيس حكومة غربية، مليئاً بمواضيع الساعة التي تشغل الصحفيين والتي تتحوّل، فوراً، إلى أنباء تتناقلها الوكالات. في المقابل، يعتمد رئيس الدولة العربي على مهارته في الإرتجال، ولا يكاد يقول شيئاً يتجاوز «المصلحة العامة للوطن»، و«المواقف المبدئية الثابتة»، و«الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني»، وبقيّة الشعارات

التي لا تجد مكاناً للنشر سوى في وكالة الأنباء المحليّة المنكودة، ومنها للصحف المحليّة تعيسة الحظّ.

ومن حق القارئ، هنا، أن يتساءل: «لم لا يستطيع العرب نقل هذا الأسلوب الغربي في التواصل مع الصحفيين الغربيين بحذافيره؟». والإجابة هي أن المهمّة صعبة ولكنها ليست مستحيلة. بوسع العاصمة العربيّة أن تفتح أبوابها لمراسلي الصحف الغربية ومندوبي وكالات الأنباء العالمية (ولا فرق هذه الأيام بين غربي وعالمي!) وبوسع هذه العاصمة أن تحيط هؤلاء بجوّ من الحرية والاطمئنان يمكنهم من التحرك بلا ظلّ، والكتابة بلا رقابة. وبوسع هذه العاصمة أن تكلّف نخبة من المسؤولين المؤهّلين بالتواصل الدائم مع هؤلاء الإعلاميين، غداءً وعشاءً وزيارات، حتى تتكون، مع الزمن، ألفة تضفي بعض المصداقية على ما ينقله المسؤول للصحفي.

كل هذا ممكن، وتقتضي الموضوعية أن نقول أن شيئاً من هذا يحدث في عاصمة أو عاصمتين عربيتين (لا أكثر!). إلاّ أننا حين نتوقّف عند هذا الحد «الغذائي» نعتبر الإعلام الغربي مجرد مُنتج نستطيع شراءه كما نستطيع شراء سيّارات المرسيدس والفورد. حقيقة الأمر هي أن الإعلام الغربي جزء لا يتجزأ من المنظومة السياسية الغربية، والتعامل معه، دون استيعاب هذه الحقيقة بالكامل، يؤدّي، في أحسن الحالات، إلى نجاح محدود، وفي اسوئها، إلى فشل ذريع.

في مطلع الثمانينات الميلادية حاول مفكّر إفريقي طموح ، كان يعمل وقتها مديراً عاماً لليونسكو ، إصلاح الخلل الإعلامي الذي يميل ميلاً فاحشاً لصالح الغرب على حساب الاتحاد السوفيتي والعالم الثالث . حاول هذا المفكّر ، مدفوعاً بتشجيع حماسي من الاتحاد السوفيتي والدول النامية ، وضع «نظام دولي جديد للإتصالات» يعطي الشرق دوراً أكبر في الإعلام العالمي . عمل هذا الإفريقي الطموح ، أحمد مختار أمبو ، جاهداً على تطوير هذا النظام عن طريق تشريعات تسنّها اليونسكو ، وكانت الأغلبية الساحقة من أعضاء المنظمة الدولية تؤيّده بلا تحفظ . إلاّ أن المفكّر الإفريقي الجسور فاته أن يدرك أن الإعلام الغربي مفصل أساسي من مفاصل النظام السياسي الغربي ، وأن أي محاولة «للإعتداء» على الإعلام الغربي أو تقليص نفوذه ، تُعدّ في نظر الغرب محاولة للاعتداء على الديمقراطية نفسها وإضعافها . وجد الإفريقي الطموح نفسه أمام سيل من الإنتقادات العاصفة (والظالمة!) ، وسرعان ما حوّلته وسائل الإعلام الغربية إلى «شيطان أكبر» يجب التخلّص منه بأيّ وسيلة . انسحبت الولايات المتحدة من اليونسكو ، وتبعتها بريطانيا ، ووجدت المنظمة نفسها على حافة الإفلاس . جاءت الانتخابات ، وفقد الإفريقي الجسور منصبه ، وجاء مدير عام أوروبي أعلن أن حرية الصحافة ستكون أولوية مطلقة من أولويات اليونسكو (أي وداعاً «للنظام الدولي الجديد للاتصالات»!) . عادت المنظمة الدولية إلى بيت الطاعة الإعلامي

الغربي ، ولا تزال هناك رغم محاولة يائسة أخرى ، يعرفها من يعرفها ويجهلها من يجهلها .

والقول أن الإعلام الغربي جزء لا يتجزأ من المنظومة السياسية الغربية يقود إلى نتائج عديدة ، سنستعرض هنا أهمّها . النتيجة الأولى ، هي أن الصحفي الغربي متشبّع كليّة ، أستطيع أن أقول أنه مغسول الدماغ ، بكل ما تعنيه الديمقراطية الليبرالية من معان ، وكل ما يتبعها من مستلزمات . والنتيجة الثانية ، هي أن حرية الصحافة في الغرب مبدأ مُقدّس لا تستطيع الحكومات المساس به مهما عانت منه (وكم تعاني !) . والنتيجة الثالثة ، هي أن العلاقة بين السياسي والصحفي في الغرب هي علاقة بين ندّين متكافئيْن . والنتيجة الرابعة ، هي أن اقتصاديات السوق التي أبادت الفكر الاشتراكي تطبع بطابعها التجاري الإعلام الغربي كلّه . وبحث هذه النتائج يحتاج إلى شيء من التفصيل .

الفصل الثاني

وما أدراك ما حريّة الصحافة؟!

ومن يجعل الضرغام بازاً لصيده

تصيّده الضرغام فيما تصيّدا

المتنبي

لكي نعرف كيف يتصرّف الإعلام الغربي يجب أن نعرف مكوّناته الفكرية والنفسية والتاريخية . بدون تجن على الحقيقة ، وربّما بدون استثناءات ، يمكن القول أن الإعلاميين الغربيين يؤمنون إيماناً مطلقاً بالنظرية الليبرالية الديمقراطية التي تحولّت في الغرب إلى دين جديد ، وتحول الإعلاميون إلى سدنة وكهنة يدافعون عنه بشراسة ، كما يدافع أيّ أصوليّ متديّن عن معتقده . هذا يعني ، باختصار شديد ، أن نظرة الإعلاميين الغربيين إلى المجتمعات التي لا تسود فيها الليبرالية الديمقراطية تتراوح بين العداء العابر والكراهية العميقة .(١)

إن دعوة صحفي غربي إلى دولة عربية ، وإنزاله في فندق من فنادق الدرجة الأولى ، وتخصيص سيارة ضخمة ومرافق أضخم لتنقلاته ، وأخذه إلى المنتجعات السياحية الجميلة ، وترتيب لقاءات له مع المسؤولين والمفكرين ، لن تؤدي إلى النتيجة التي توخّتها وزارة الإعلام العربية التي دعته . حين يعود هذا الصحفي لن يكتب عن «الرخاء والاستقرار» ، ولا عن «ولاء المواطنين للقيادة» ، ولا عن المباني الفخمة ، ولكنه سيتحدّث عن المعارضة والمعارضين ، والأستاذة الجامعية التي تحتاج إلى إذن مكتوب من قريبها شبه الأميّ

---

(١) حتى الصحفي البريطاني الشهير روبرت فيسك الذي يدافع عن قضية فلسطين بفعالية تعادل فعالية وزارات الإعلام العربية مجتمعة ، يعترف أنه لا يحبّ الشريعة الإسلامية ، ولا الذين يطبّقونها ، وكتاباته تفيض بهذه الحقيقة .

قبل أن تتمكن من السفر ، و«المطاوعة» الذين يطاردون المرأة في الشارع ، وقد يضربون زوجها أو يعتقلونه ، عندما يبدو جزء من شعرها أو وجهها[1] . هذه الحقيقة لن يغيّر منها كرم ضيافة ، ولن يؤثّر فيها شكوى من تحيّز ، وعلى من يجهلها ألاّ يلوم إلا نفسه .

على العرب ، إذن ، أن يتعاملوا مع الإعلام الغربي بلا أوهام أو أفكار ساذجة مفرطة في التفاؤل . لا يمكن لصحفيه غربية أن تغير موقفها من الحجاب ولو أقسمت أمامها ألف امرأة مسلمة أنهن تحجّبن طوعاً واختياراً . ولا يمكن لصحفي غربي ولو ناقشه ألف فقيه مسلم أن يعتبر ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف جلدة عقوبة عادلة . ولا توجد حجّة تقنع الصحفي الغربي أن «الظروف الموضوعية» غير مناسبة للديمقراطية . باختصار شديد ، لا يمكن أن يغيّر الصحفي الغربي عقائده الليبرالية إلاّ إذا غيّر المسلم المتديّن عقيدته الدينية .

الضروري ، هنا ، الإشارة إلى أن الديمقراطية في ذهن الصحفي الغربي لا تعني ، بالضرورة ، اتّباع رأي الأغلبية . يرى الصحفي الغربي أن الأغلبية عندما تخرج عن مقتضيات الفكر الليبرالي يجب تثقيفها لا مجاراتها . في بريطانيا ، على سبيل المثال ، تؤكّد استفتاءات الرأي العام المتكرّرة أن ما لا يقلّ عن ٧٥٪ من

(١) في المملكة العربية السعودية ، لسوء الحظ ، أو رُبما لحسنه ، دخول الجمل سم الخياط أسهل من حصول الصحفي الغربي على تأشيرة دخول . والسبب ، بطبيعة الحال ، هو المقالات «العدائية» التي يكتبها خلال إقامته أو بعد رجوعه .

السكان يؤيدون عقوبة الإعدام، ومع ذلك فرجوع هذه العقوبة من رابع المستحيلات[١]. وفي كل الدول الغربية ينفر الرأي العام، في مجمله، من كثير من المظاهر «الليبرالية»، كالإباحية الجنسية، وحريّة الجنس المثلي، والزواج بين الذكور، وتفكّك الأسرة، ومع هذا لا تجد هذه المشاعر الشعبية تجاوباً إلا عند قلة قليلة من الكتّاب اليمينيين الذين يعتبرهم زملاؤهم من الرجعيين المتخلفين.

والنتيجة الثانية تنبع، بحتميّة، من النتيجة الأولى. لما كانت الليبرالية الديمقراطية تعتبر حريّة الصحافة ركناً أساسياً من أركانها، فالمساس بها لا يجوز، كائنة ما كانت الظروف. لا يوجد من يعاني من حرية الصحافة كما يعاني الساسة الغربيون، ولكنهم يقفون إزاءها مكتوفي الأيدي. وأذكر في هذا السياق، أن مسؤولاً عربياً شكى للسياسي البريطاني بادي آشداون، زعيم حزب الأحرار السابق، ما يعانيه العرب من هجوم مستمرّ في الصحافة البريطانية. ابتسم السياسي البريطاني، وقال: «إذا كانت لديكم شكوى واحدة من صحافتنا فلديّ ولدى زملائي مليون شكوى. ولكننا لا نستطيع أن نمسّ الصحافة إلا إذا تخلينا عن أهم شيء في حياتنا: الديموقراطية». وأضاف «أن الصحفي البريطاني يعامل السياسي البريطاني كما يعامل الكلب عمود النور (أي يتبوّل عليه!)». وقال الأمير تشارلز وليّ

(١) ترفض دول اوروبا الغربية تسليم المتهميّن الذين تطالب الولايات المتحدة بتسليمهم، إذا كان هناك إحتمال بتوقيع عقوبة الاعدام عليهم.

العهد البريطاني لصديق عربي من أصدقائه أنّه كفّ، نهائياً، عن قراءة الصحف لأنه لا يرى فيها إلا ما يعكّر صفوه. وأضاف: «بوسعي أن ألقي عشرين خطاباً هاماً ولا تنشر الصحف كلمة واحدة. ثم أحكّ أنفي، مرّة، لأجد الصورة، في اليوم التالي، في جميع الجرائد». وأضاف الأمير تشارلز بحسرة: «إلاّ أن عدم قراءة الصحف لا ينفع، فأصدقائي يسارعون إلى إخباري بكل ما ينشر عنّي».

حقيقة الأمر، أن الأمير تشارلز يسعى، جاهداً، لتحسين صورته لدى الصحف، وفي سبيل ذلك يلجأ إلى تعيين مستشار إعلامي بعد آخر. ذات يوم، كانت الملكة في بريطانيا، باعتبارها تملك ولا تحكم، رمزاً وطنياً لا ينبغي للصحف التعرّض له. إلاّ أن هذا التقليد أصبح في ذمّة الماضي. الملكة، الآن، هي الضحيّة الأولى لعدوان الصحافة، ويسري الأمر نفسه على بقيّة أفراد الأسرة المالكة.

على أن الصورة لا تتمّ إذا لم نذكر أن الديمقراطية الليبرالية التي أعطت الصحف هذه الحرية الهائلة قيّدتها بقيد قانوني، وهو حق أي إنسان يتعرّض للتشهير في مقاضاة الصحيفة ذات العلاقة والحصول على اعتذار، وعلى التعويض المالي الملائم. كثير من العرب لا يفهمون طبيعة هذا الحق ويظنّونه «وصفة سحرية» يمكن اللجوء إليها في كل وقت لردع الصحافة ولجمها. إلا أن هذا القيد القانوني، الذي يبدو منطقياً وعادلاً من الناحية النظرية، يتحوّل، في الممارسة إلى قيد شبه وهمي. بادئ ذي بدءٍ، لا يجوز أن يلجأ إلى القضاء في

دعاوى التشهير سوى أشخاص طبيعيين على قيد الحياة . وقصر الحق على الشخص الطبيعي ، يعني ، ببساطة ، أن أي شخص اعتباريّ لا يستطيع رفع دعوى تشهير ، سواء كان دولة أو حكومة أو مجلس وزراء أو حزباً أو جمعية أو شركة[١] . وقصر الحق في رفع الدعوى على الأحياء يعني أن بوسع الصحافة أن تشهّر بالأموات كما تشاء وتنشر عنهم ما تريد من أكاذيب أو أباطيل دون أن يكون للورثة الحق في الشكوى . بعد ذلك ، تنشأ صعوبة ثانية . في بريطانيا ، لا يعتبر أيّ قول ضد أيّ إنسان تشهيراً يدينه القضاء ما دام بالإمكان تصنيف هذا القول ضمن خانة الرأي . من حقّك أن تتهم رئيس الوزراء بالبلاهة ، وتضيف أن هذا رأيك الشخصي ، وليس من حقه أن يقاضيك . ومن حقك أن تصف أيّ وزير بالغباء المطلق ، وتحتج أن هذا رأيك ، وتسلم من الدعوى . لا يمكن للمرأ أن يقاضي صحيفة ما إلا إذا نسبت إليه فعلاً مشيناً لا يمكن تصنيفه ضمن خانة الرأي كالكذب[٢] أو التزوير

---

(١) ليت الحكومات العربية تستوعب هذه الحقيقة وتكفّ عن مطالبة سفرائها في لندن برفع قضية كلما تعرّضت هذه الحكومات لهجوم صحفي .

(٢) حتى في مجلس العموم ، وحتى في ظل الحصانة البرلمانية ، لا يجوز لنائب أن يصف رئيس الوزراء ، أو أي نائب آخر بالكذب . نشأت تعبيرات تؤدي نفس المعنى دون استخدام الكلمة المحظورة ، الكذب ، من أظرفها أن رئيس الوزراء «اقتصادي في التعامل مع الحقيقة!» .

أو الرشوة أو السرقة . بعد هذا كلّه ، تأتي العقبة المالية . تلجأ الصحف كلها دفاعاً عن مصداقيتها إلى أن تقاوم باستماتة ، وسخاء ، دعاوى التشهير ، وتستعين بأشهر المحامين . يضطر رافع الدعوى ، بدوره ، إلى الاستعانة بمحامين مشاهير . تطول القضية ، وتتضخّم الأتعاب حتى تصل ، أحياناً ، إلى ملايين الجنيهات (ويتحمل الأتعاب كلها الطرف الخاسر وحده) . نتيجة هذه التعقيدات ، يفكّر الشخص ألف مرّة قبل اللجوء إلى القضاء . والأمر في الدول الغربية الأخرى لا يختلف كثيراً عن الوضع في بريطانيا . في الولايات المتحدة على رافع الدعوى أن يثبت فوق كذب الصحيفة سوء نيتها ، وهو شيء يتعذّر إلى حدّ الاستحالة .

إن مصير الساسة الذين خسروا قضاياهم في بريطانيا يثير الرعب في قلب كل سياسي . الوزير السابق جوناثان آتكن لم يخسر قضيته فحسب بل تورّط خلال المحاكمة في شهادة زور قادته إلى سنتين في السجن . وحدث الشيء نفسه مع اللورد جيفري آرشر . وفقد الوزير السابق نيل هاميلتون كل ثروته في أتعاب المحامين عندما فشل في قضية تشهير رفعها ضد السيد محمد الفايد .

ومع ذلك ، فهناك ، بين الحين والحين ، قضايا تشهير يضطر الساسة اضطراراً إلى رفعها . حينما اتّهمت صحيفة من صحف الفضائح جون ميجور بوجود علاقة جنسية بينه وبين متعهدة حفلات لم يكن بوسعه ، وهو رئيس الوزراء ، عمل شيء سوى اللجوء إلى

القضاء . إلاّ أن القضية انتهت بلا نتيجة حاسمة . بعد أسابيع من رفعها ، تمّ سحبها بهدوء ، دون أن تعتذر الصحيفة ، وتحمّل كل طرف أتعابه القانونية . والملكة إليزابيث الثانية اضطرت في سابقة غير مألوفة أن ترفع قضية ضد صحيفة نشرت كلمة مسروقة قبل أن تلقيها الملكة في التيلفزيون . ربحت الملكة القضية ، وحصلت على اعتذار ، وعلى تعويض تبرعت به للجمعيات الخيرية . من الضروري أن نؤكّد هنا ، حتى لا نخلق أوهاماً جديدة ، أن الملكة لم تربح القضية لأنها رئيسة الدولة بل لأن الصحيفة اعتدت اعتداءً واضحاً لا يمكن الدفاع عنه على حقوق المِلْكية الفكرية!

عندما شعرت الصحافة البريطانية أن حريّتها الواسعة بدأت تثير القلق والمخاوف لجأت إلى الحيلة التقليدية ، «النقد الذاتي» . أُقيمت ، بتعاون من الصحف كلّها ، هيئة لتلقي الشكاوي مما تنشره الصحف ، تضمّ في عضويتها عدداً من العاملين في الصحافة وعدداً من الشخصيات العامة من خارج الصحافة . لا تملك الهيئة أن تأمر بالتعويض ، ولكنها تملك أن تعاتب الصحيفة التي تخطئ ، وأن تضطرها إلى نشر اعتذار . وإلى هذه الهيئة يلجأ ، بين الحين والحين ، رئيس الوزراء البريطاني توني بلير لحماية أسرته من فضول الصحف . وإليها يلجأ ، للسبب نفسه ، الأمير تشارلز . غنيّ عن الذكر ، إن هذه الرقابة الذاتية لا تكاد تعني شيئاً . تتظاهر الصحيفة بالأسف وتنشر الاعتذار في مكان يتعذر الوصول إليه داخلها ، ثم تعود حليمة إلى

عادتها القديمة .

حتى القيود التقليدية العريقة النابعة من اعتبارات الأمن الوطني ومن «قانون سريّة الأعمال الرسمية» العتيد ، أصبحت تتهاوى ، الواحد بعد الآخر ، أمام زحف الصحافة الهادر . لا تزال الحكومات الغربية تحاول ، بين آونة وأخرى ، إيقاف نشر كتاب يمسّ أمنها القومي ، خاصة في مجال الجاسوسية ، إلاّ هذه المحاولات ، بعد انتشار الانترنت ، أصبحت عديمة الجدوى . في حادثة غير مسبوقة ، تنبئ بوضوح عن سمات العصر ، سمحت الحكومة البريطانية لرئيسة الاستخبارات السابقة بنشر مذكّراتها ، وهو أمر كان مُجرّد التفكير فيه ، أيام مارجريت ثاتشر ، يدعو إلى الذهول .

والنتيجة الثالثة تنبع ، بالضرورة ، من النتيجتين الأولى والثانية . لم يعد هناك ما يدعو الصحفي إلى الخوف من السياسي ، أو إلى احترامه ، وتحوّلت العلاقة ، بالتالي ، إلى علاقة بين ندّين متكافئيْن . حقيقة الأمر هي أن العلاقة كثيراً ما تميل لصالح الصحفي الذي يحرص السياسي على استرضائه . بوسعنا أن نعتبر فضيحة «ووترجيت» في الولايات المتحدة نقطة تحول تاريخي في العلاقة بين السياسي والصحفي في الغرب . قبل هذه الفضيحة كان رئيس الولايات المتحدة ، شأنه شأن أي رئيس حكومة غربي ، يتمتع بقدر لا بأس به من الهيبة والتقدير بين الصحفيين . مع انفجار فضيحة «ووترجيت» ونشر تفاصيلها المخزية على يد صحفيين شابين مغمورين

ـ وقتها ! ـ في «الواشنطن بوست» تحوّلت الصحافة من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم . وعندما اضطر الرئيس ريشارد نيكسون إلى الاستقالة نتيجة هجوم الصحافة الشرس ، وما تبعه من انقلاب الرأي العام ضدّه ، لم يعد بوسع أيّ رئيس أمريكي ، أو غربي ، أن يتجاهل الصحافة أو يتحدّاها أو يتعامل معها بأي قدر من الاستعلاء .

إن العلاقة بين الساسة والصحفيين في الغرب تقوم على حاجة متبادلة ، وتعتورها مشاعر متناقضة من الحب/ الكره يلخصها أفضل تلخيص بيت المتنبي الشهير :

ومن نكد الدنيا على الحرّ أن يرى
عدوّاً له ما من صداقته بُدُّ

السياسي يدرك أنه لا يستطيع الاستغناء عن الصحفي لكي يصل إلى الجماهير ، وعبر الجماهير إلى السلطة . والصحفي يدرك أن مصدر معلوماته الأهم هو السياسي . هذه الحاجة المتبادلة هي التي تجعل من إدارة الإعلام في كل وزارة واحدة من أقوى الإدارات وأهمها . وهذه الحاجة المتبادلة هي التي تجعل الصحفيين يرابطون في أروقة الوزارات وفي البرلمانات . وهذه الحاجة المتبادلة هي التي تدفع رئيس الحكومة إلى اصطحاب جيش من الصحفيين والصحفيات في رحلاته الرسمية . إلاّ أن هذه الحاجة المتبادلة مليئة بالحذر المتبادل . الصحفي ، الذي يعرف مدى قوّته ، يتربّص في انتظار هفوة تمكّنه من الانقضاض على السياسي المنكود . والسياسي ، الذي لا يثق في

قرارة نفسه في الصحفي ، يبذل جهده لكي ينقل المعلومات إلى الصحفي بعد تزيينها لصالحه (بعبارة أخرى ، يحاول خداعه !) . إن علاقة السياسي بالصحفي شبيهة بالعلاقة الأسطورية بين الأسد وراكبه . عن طريق الأسد يستطيع السياسي أن يصل إلى سُدّة الحكم ، وأن يبقى فيها ، إلاّ أن الأسد كثيراً ما يضيق براكبه فيطيح به ويبدأ في التهامه . لا يمرّ شهر واحد بعاصمة غربية دون سقوط سياسي بارز صريعاً تحت أقدام الأسد الإعلامي .

وهذه العلاقة المعقّدة مع الساسة (المنتخبين) تتحوّل إلى علاقة أسهل مع كبار الموظفين (غير المنتخبين) . والسبب أن الحاجة ، في هذه الحالة ، أقل عنفاً ، والحذر الشديد لا يلوّث العلاقة . لا يحتاج الموظف إلى رضا الصحفي لكي يحصل على وظيفته ، ومن هنا فحاجته إلى خداع الصحفي أقل من حاجة السياسي . كما أن الموظّف لا يملك الأسرار الكبرى المثيرة التي يملكها السياسي ، مما يجعل حاجة الصحفي إليه أقلّ إلحاحاً . وإذا كان من الصعب أن تتكوّن صداقة عميقة بين سياسي وصحفي ، فالصداقة بين الصحفيين والموظفين أمر مألوف . والتسريبات التي تزخر بها الصحف يندر أن تتمّ عن طريق الساسة ، ويتم معظمها عن طريق الموظفين . وإذا كان هؤلاء الموظفون ، في أكثر الحالات ، يسرّبون المعلومات بناءً على تعليمات من سادتهم ، فإنهم يسرّبونها ، أحياناً ، للانتقام من هؤلاء السادة ، أو لإحباط بعض خططهم . لا ينبغي لأحد أن يستهين

بنفوذ هؤلاء الموظفين ، أو «الخدم المدنيين» كما يُسمّون في الغرب . إذا تذكرنا أنه عندما يتولّى حزب جديد السلطة في بريطانيا لا يتغير سوى قرابة ٢٠٠ شخص أدركنا أن عمل الحكومة اليومي يسيّره إلى حد كبير كبار الموظفين ، بصرف النظر عن الحزب الحاكم .(١)

وليس لنا أن نعتقد أن الحكومات الغربية عندما تقبلت هذه الحرية المطلقة للصحف ، انسحبت من ميدان الإعلام نهائياً . في كل دولة غربية قناة حكومية تلفزيونية أو أكثر . وفي بريطانيا تتمتع هيئة الإذاعة البريطانية بقدر كبير من الاستقلالية ، إلاّ أن مجلس إدارتها مكوّن من أعضاء تختارهم الحكومة . ودخل «هيئة الإذاعة البريطانية» يأتي مباشرة من الشعب ، عبر رسوم يدفعها مالك التليفزيون ، إلا أن وزارة الخارجية البريطانية تساهم في تمويل جزء كبير من ميزانية الإذاعات الموجّهة إلى الخارج ، وتشارك ، عن طريق خفي ، في التأثير على توجهاتها . وفي الولايات المتحدة تملك الحكومة «صوت أمريكا» وتتحكم في إدارته مباشرة . بالإضافة إلى وسائل الإعلام الحكومية هذه ، لا توجد وزارة واحدة في الغرب لا تنتج طوفاناً من المواد

---

(١) من التقاليد البريطانية أن الوزير الذي يتولى منصباً وزارياً إثر فوز حزبه في الانتخابات لا يحق له أن يطلع علي المداولات التي اتخذها سلفه الذي ينتمي إلى الحزب الآخر قبل اتخاذ قرار ولا يجوز له أن يرى تأشيرات سلفه المكتوبة على الأوراق ، وإذا أراد أية معلومة فعليه اللجوء إلى الموظفين ، وهذا مصدر آخر من مصادر قوتهم .

الإعلانية . وزارة الخارجية البريطانية ، على سبيل المثال ، تنتج سنوياً آلاف البرامج الإذاعية والفضائية التي تبث عبر العالم كُلّه . ولا بدّ لنا هنا أن نلاحظ أنه بقدر ما يزداد تدخل الدولة المباشر في الأجهزة الإعلامية التي تملكها بقدر ما تقلّ مصداقية هذه الأجهزة ، والعكس بالعكس . ولعل خير دليل على ذلك «هيئة الإذاعة البريطانية» التي أعطتها استقلاليتها قدراً كبيراً من المصداقية لم يستطع «صوت أمريكا» أن يصل إليه .

وللقارئ أن يتساءل : إذا كان للإعلام الغربي هذا القدر الهائل من الحريّة ، فكيف نراه يقف وراء الحكومات في الأزمات والحروب ؟ هناك ، كما رأينا ، غسل دماغ يوميّ يتم في المطاعم ، وخارجها . وهناك تأثّر الصحفي بالعوامل نفسها التي يتأثر بها السياسي . على أن الاتفاق مع الحكومة من حيث المبدأ ، لا يمنع من اختلاف واسع على التفاصيل ، كما رأينا في حرب الخليج الثانية ، وكما نرى هذه الأيام .

والعلاقة الآخذة في الميل لصالح الصحفي أدّت ، بالتدريج ، إلى نشوء أسلوب هجومي تصادمي يعتمده الإعلاميون الغربيون عامة ، والبريطانيون بصفة خاصة ، خلال المقابلات الإذاعية والتلفزيونية مع الساسة . يخيّل إلى من يشاهد هذه المقابلات أن الهدف من المقابلة ليس الحصول على معلومات ولكن إحراج الضيف وإهانته (وكثيراً ما يكون هذا هو المقصود فعلاً !) . قاطع مذيع تلفزيوني بريطاني شهير وزير الداخلية البريطاني ، مايكل هاورد ، أثناء حكومة جون ميجور ،

٢٨ مرّة في دقيقتين . والبرنامج الصباحي الشهير «تودي TODAY» في قناة ٤ التابعة لهيئة الإذاعة البريطانية يكاد يتكون ، بأكمله ، من شتائم وإهانات تُوّجه إلى الضيوف المساكين . أحياناً ، تبلغ وقاحة المذيع حدوداً لا تترك أمام السياسي أي خيار سوى الانسحاب . وعندما يقوم إعلامي بمعاملة ضيفه بشيء من الأدب تهب عاصفة من النقد تتهمه بالمجاملة والممالأة .[١]

والنتيجة الرابعة أصبحت قدراً محتوماً بعد أن انتصرت نظريات السوق على كافة النظريات الأخرى ، وأصبحت الأحزاب «الاشتراكية» في الغرب تطبقها بحماسة لا تقل عن حماسة الأحزاب «الرأسمالية» ، وقد تفوقها . أصبحت وسائل الإعلام في الغرب متاحة لمن يريد امتلاكها ، ويستطيع دفع الثمن . والمحاولات التي بذلت لوضع قيود أمام تملك الأجانب وسائل الإعلام فقدت فعاليتها أمام موجة العولمة وطوفان القنوات الفضائية . لا شيء يمنع العرب ، لو أرادوا ، من امتلاك هذه الوسائل . وهناك ثري عربي يملك

---

(١) لجأ بعض مذيعي قناة «الجزيرة» ، للأسف ، إلى اقتباس أسلوب الصلافة في مقابلاتهم من أمهم الرؤوم ، «هيئة الإذاعة البريطانية» ، إلا أنهم لم يقتبسوه بحذافيره . صلافة المذيع البريطاني لا تستثني أحداً ، حتى رئيس الوزراء ، أما الصلافة المستنسخة فتظهر أمام المستضعفين ، وتتلاشى أمام كبار الشخصيات ليحل محلها الأدب المفرط والكياسة النادرة .

صحيفة بريطانية ساخرة ، وثريّ آخر يملك أكثر من مطبوعة متخصصة .

وإذا كان السوق يتحكّم في ملكية الوسيلة الإعلامية ، فالسوق يتحكّم حتى في التفاصيل . البرنامج التلفزيوني الذي يفشل في اجتذاب عدد كبير من المشاهدين ، ومن المعلنين ، يختفي بلا سابق إنذار . والبرنامج التلفزيوني الناجح يصبح سلعة تتخاطفها المحطّات في العالم كلّه . والأمر نفسه ينطبق على كتّاب الأعمدة الصحفية . الكاتب الجماهيري يستطيع نشر عموده في مئات الصحف . والكاتب الذي لا ينجح في اجتذاب القرّاء لا يجد صحيفة واحدة تنشر له . هذه الاعتبارات ، السوقية إن جاز التعبير ، تشجع على انتشار الكتابات الخفيفة والمثيرة على حساب المقالات الجادة الهادفة . إن كثيراً من المفكرين الغربيين يشعرون بالخوف الشديد على مستقبل الثقافة بعد أن أصبح هذا المستقبل في يد السوق . وأذكر هنا أني قلت ، مرة ، لرئيس مجلس إدارة سابق لهيئة الإذاعة البريطانية أنني لاحظت أن الهيئة ، في برامجها الإذاعية والتلفزيونية ، أخذت تجاري الإذاعات والمحطّات التجارية ، وتتخلى عن رصانتها التقليدية بحثاً عن الإثارة . فوجئت بردّ الرجل : «أخشى أني أتفق معك !» .

الفصل الثالث

صورة الآخر في الصحافة البريطانية

كــلام أكـــثــر من تلقى . . ومنظره
مما يـشـقّ عـلـى الآذان والحَـــــدَقِ
المتنبي

أول ما يلفت نظرنا في الصحافة البريطانية تأثير السوق الذي تحدثنا عنه قبل قليل . الثريّ الأسترالي المعروف روبرت ميردوخ ، وهو بالمناسبة ، ليس يهودياً كما يعتقد كثير من العرب يملك صحف «التايمز» ، و«الصنداي تايمز» ، و«الصن» ، و«الصنداي صن» ، و«نيوز اوف ذا ورلد» ، بالإضافة إلى القناة التلفزيونية الفضائية «سكاي» . وهكذا نجد أن شخصاً واحداً يملك وسائل إعلام تؤثّر ، على نحو أو آخر ، في ثلث الشعب البريطاني . لا غرو إذا رأينا توني بلير يطير ، خصيصاً ، إلى أستراليا لمقابلته ، قبل الانتخابات التي حملته إلى الحكم . والثري الكندي كونراد بلاك يملك صحيفة «الديلي تلجراف» التي تمثّل المؤسسة البريطانية التقليدية والتي يقرأها كل مسؤول . لا غرو إذا منحته الحكومة البريطانية لقب «لورد» وأوجدت إشكالاً مع الحكومة الكندية التي تمنع مواطنيها من قبول ألقاب كهذه .

وتأثير السوق يبدو واضحاً في التصنيف التقليدي للصحف البريطانية إلى «الرصينة» ، و«الشعبية[1]» . يمكننا القول إنه كلما قلّت رصانة الجريدة وزاد عامل الإثارة فيها كلمّا ارتفعت مبيعاتها . الصحيفتان الأكثر فضائح هما الصحيفتان الأكثر مبيعاً : «الصن» و«نيوز اوف ذا ورلد» ، وتُوزّع كل منهما قرابة ٤ ملايين نسخة . قارن

---

(١) بالنظر إلى حجم صفحاتها الكبيرة تسمى الصحف البريطانية الرصينة بالانجليزية Broad Sheets ، أما الصحف الشعبية ، ذات الصفحات الصغيرة فتسمى Tabloids .

هذا الرقم الخيالي بتوزيع «الاندبندت» الرصينة ، وهو لا يتجاوز ربع مليون ، أو بتوزيع الصحيفة الرصينة الأخرى «الجارديان» وهو لا يتجاوز ثلث مليون . حقيقة الأمر هي أن صحف الفضائح لم تكتف بنقل الأخبار ، وهي مهمة الصحافة التقليدية ، بل تحولت إلى صنعها . لا يكاد يمرّ شهر واحد دون مصيدة تنصبها صحيفة من صحف الإثارة وتقع فيها شخصية بارزة . من أشهر ما حدث مؤخّراً الفخّ الذي أعدته صحيفة فضائح للأميرة صوفي ، زوجة الأمير ادوارد ابن الملكة الأصغر . ادّعى الصحفيون الذين أرسلتهم الصحيفة أنهم «شيوخ عرب» يودّون مقابلة الأميرة ليبحثوا معها التعاقد مع شركة العلاقات العامة التي تملك الأميرة بعض أسهمها . وقعت الأميرة في الفخ وبدأت تتحدث مع الصحفيين كما لو كانوا فعلاً من «الشيوخ العرب» وتورطت في تعليقات أدّى نشرها إلى فضيحة مدوية .

لا يهمنا ، هنا ، أن نبحث موضوع الصحافة البريطانية بقدر ما يهمّنا أن نعرف كيف تنعكس صورة الآخر ، العربي المسلم تحديداً ، في مرآة هذه الصحافة . قامت السفارة السعودية في لندن سنة ٢٠٠٠م ، بتكليف مؤسسة متخصصة بإجراء دراسة تستهدف الوصول إلى رأي محرري الصحف البريطانية في المملكة العربية السعودية . قامت المؤسسة بإجراء مقابلات مطولة مع ٢٧ صحفياً وصحفية يعملون في أهمّ الصحف اللندنية والإقليمية (التي تصدر خارج لندن) بالإضافة إلى مذيعين ومذيعات في الإذاعة والتلفزيون . جاءت نتيجة

الدراسة، للأسف الشديد، متطابقة مع النتيجة التي كوّنتها قبل الدراسة من ملاحظاتي الشخصية. صورة المملكة في الصحافة البريطانية لا تسرّ صديقاً ولا عدوّاً. باختصار، كانت النتيجة كما يلي، ٥٢٪ من المحررين كان انطباعهم عن المملكة سيئاً، و١٥٪ منهم كان انطباعهم سيئاً جداً، والباقون، ٣٣٪، لم يكن لديهم أي انطباع مُحدّد لا سلباً ولا إيجاباً. أهم من هذه النتيجة المثيرة معرفة سببها: الفارق الهائل في الحضارة والثقافة بين البلدين. وهنا من الأفضل أن أنقل حرفياً ما قاله بعض الصحفيين والصحفيات أثناء المقابلات.

قال محرّر في صحيفة لندنية يومية: «إن العدالة الإسلامية تبدو من وجهة نظري عشوائية وتحكميّة». وأضاف: «وكل ما أسمعه عن معاملة النساء في السعودية يدفعني إلى تكوين انطباع سيئ عنها». وقال مُحرّر في صحيفة إقليمية: «السعودية، من الناحية الاقتصادية، دولة مؤثّرة ولكن اعتناقها الأصولية الإسلامية يثير لديّ القلق.» وقال محرّر في صحيفة لندنية تصدر يوم الأحد: «إن انتهاك حقوق الإنسان باسم الشريعة، خاصة فيما يتعلق بالنظرة إلى المرأة وعقوبة السرقات البسيطة، أمر ينفّرني من السعودية». وقال مُحرّر في صحيفة إقليمية: «الانطباع الذي لديّ هو أن السعودية دولة سلطوية تنظر نظرة عداء إلى الأجانب». وقال محرر مجلة أسبوعية: «السعودية ملكية مطلقة أصولية، ومجتمع تنعدم فيه المساواة، ومغلق تماماً.» وقال مذيع يعمل في التلفزيون: «أنا لا أحب الشريعة،

ولا أحبّ طريقة معاملة المنشقّين، ولا أحب طريقة التعامل مع المسيحيين». وأسهبت صحفية تعمل في الإذاعة في شرح وجهة نظرها:

> بإعتباري امرأة، لا أرى في السعودية مكاناً جذاباً . . . أنا أعتقد أن الشريعة الإسلامية هي شيء منفّر لكل شخص يؤمن بالليبرالية وبالديمقراطية. ومعاملة السعوديين للمرأة لا ترضي أحداً. وكذلك معاملتهم للأجانب. السعوديون عنصريون، وما نسمعه عن معاملتهم للخادمات الفيلبينيات أمرٌ مزعج جداً. حتى الضيافة البدوية التقليدية لا تستطيع جعل هذا المكان جذّاباً . . .

وقبل أن يشعر أحد من الأخوان بالشماتة اللذيذة، والشماتة ظاهرة معروفة حتّى بين الإخوان، أقول أن ما ينطبق على المملكة، هنا، ينطبق على بقية العرب والمسلمين. كانت هناك ضمن الدول التي شملتها الدراسة المشار إليها دولة عربية، تُصنّف ضمن الدول الثورية المتحررّة وجاء رأي المحررين البريطانيين فيها أسوأ من رأيهم في المملكة. يقتضي الإنصاف أن نقول أن الصحف البريطانية، والشعبية منها خاصة، تتعامل مع الدول الأجنبية كلها وشعارها: «ظلمٌ بالسويّة عدل في الرعيّة». أجرت مجلة «الدبلومات»، استفتاءً بين أكثر من ٣٠٠ دبلوماسي أجنبي يقيمون في لندن وينتمون إلى

جنسيات مختلفة ، وكان رأي ٨١٪ منهم أن الصحافة البريطانية «تجهل بلادهم»[(١)]

ومن اللافت للنظر أن نظرة المحررين البريطانيين إلى المملكة تصبح أكثر إيجابية عندما يتعلق الأمر بمواقف اقتصادية أو سياسية لا علاقة لها بالليبرالية أو الديمقراطية . قرابة ٥٠٪ من المحررين يرون أن السعودية مكان مناسب لرجال الأعمال البريطانيين في الشرق الأوسط (مقابل ٣٧٪ لصالح إسرائيل) . وثلث المحررين يرون أن المملكة حليف سياسي وعسكري يمكن الاعتماد عليه (وهذه نسبة أكثر من التي حصلت عليها إسرائيل) . ويرى ثلث المحررين أن المملكة تتمتع باقتصاد قوي ، بينما يرى ٣٧٪ منهم أن المملكة تساهم في رخاء بريطانيا الاقتصادي .

لنعد إلى العامل الحضاري . صورة المسلمين السلبية في الصحافة تعكس نظرة المجتمع البريطاني السلبية إلى الإسلام ، كما أبانت دراسة موضوعية عن معاداة الإسلام في بريطانيا أعدتها مجموعة من الباحثين المسلمين وغير المسلمين .[(٢)] وجدت الدراسة أن هناك العديد من الانطباعات السلبية عند البريطانيين عن الإسلام . هناك انطباع أن الإسلام كتلة واحدة جامدة تفتقر إلى التعددية والديناميكية .

---

(١) انظر **Diplomat**, November, December, 2001 p. 25

(٢) انظر **Islamophobia**, (London: The Runney Mede Trust, 1997).

والنظرة الشائعة إلى الإسلام تعتبره حضارة متخلفة عن الحضارة الغربية ، ومنفصلة عنها . والبريطانيون ينظرون إلى الإسلام باعتباره عدواً لا شريكاً . وصورة المسلمين في الذهن البريطاني هي صورة المخادعين المراوغين لا الأصدقاء الحقيقيين . والهجمات العنصرية ضد الإسلام والمسلمين تجد من يدافع عنها ويبرّرها . والملاحظات التي يبديها المسلمون على أسلوب الحياة في الغرب تُرفَض بلا تردد .[١]

وتورد الدراسة نموذجين صحفيين من العداء السافر للإسلام . كتب المعلّق البريطاني الشهير برنارد ليفن على إثر انفجار اوكلاهوما :

> نحن لا نعرف الذين هيّؤوا قنبلة أوكلاهوما أو وضعوها في مكانها ، ولكننا نعرف أنهم متطرفون بكل معاني الكلمة . وهم على خلاف معظمنا ، لا يخافون من القتل . والحقيقة هي أنهم يستقبلون الموت بسرور لأنهم يعتقدون أنهم سيذهبون إلى مكان أفضل من هذه الدنيا بكثير ، بكثير جداً . . . هل تعرفون أنه خلال نصف قرن ، لا أكثر ورُبّما أقلّ ، ستكون هناك حروب ، وسوف يكون المسلمون المتطرفون هم المنتصرون فيها ؟ أما عن اوكلاهوما فسوف يتحول اسمها إلى «الخرطوم على

---

(١) انظر المرجع السابق .pp. 4 - 12

المسيسيبي» والويل كل الويل لمن يسمّيها باسم آخر[١] .

كل هذا ، ويتبين أن المتسبب في الانفجار أمريكي مسيحي !

ويقول تشارلز مور رئيس تحرير مجلة «الاسبكتاتور» الشهيرة :

تستطيع أن تكون بريطانياً من غير أن تتحدث الإنجليزية أو تكون مسيحياً أو أبيض اللون ، ومع ذلك فبريطانيا هي أساساً دولة ناطقة بالإنجليزية ، وتدين بالمسيحية ، وبيضاء . وإذا بدأ الإنسان يتخيّل أنّ بالإمكان أن تصبح بريطانيا ناطقة بالأرديّة ومسلمة وبنية اللون ، فإنه سيشعر بالغضب والخوف . . . بسبب إصرارنا العنيد على عدم إنجاب أطفال سوف تبدأ الحضارة الغربية في الذبول بدلاً من أن تتجدد مع الدماء الجديدة . عندها سوف تنتصر الجموع المُعمّمة ، وسوف يتم تدريس القرآن ، كما قال جيبون في نبوءته المشهورة ، في مدارس اكسفورد[٢]

وتورد الدراسة أمثلة تدلّ على أن العداء للإسلام لا يقف عند حدود بريطانيا . في ١٨ فبراير سنة ١٩٩٥م ، أدلى ويلي كلايس ، سكرتير عام حلف الأطلسي ، بتصريح تلفزيوني قال فيه :

---

(١) المرجع السابق p. 9

(٢) المرجع والصفحة نفسيهما .

إن خطر الأصولية الإسلامية لا يقل عن خطر الشيوعية في الماضي. أرجو ألاّ يقلّل أحد من شأن هذا الخطر... في نهاية هذا العصر سوف يكون خطراً كبيراً لأنه يمثّل الإرهاب، والتعصب الديني، واستغلال العدل الاجتماعي والاقتصادي(١).

ومُنظّر الحضارات الأشهر، صموئيل هنتنجتون، اختار الإسلام، دون غيره من الحضارات، عدواً للغرب:

إن المشكلة الفعلية للغرب ليست الأصولية الإسلامية. إنها الإسلام نفسه، بحضارته المختلفة، وبأتباعه الذين يعتقدون بتفوق حضارتهم في نفس الوقت الذين نراهم مهووسين فيه بتخلّف قوتهم(٢).

وتقول كلير هولنجورث، محررة الشؤون الدفاعية في «انترناشينال هيرالد تريبيون» (٩ نوفمبر، ١٩٩٣):

إن الأصولية الإسلامية تتحول بسرعة إلى الخطر الأعظم الذي يتهدّد السلام والأمن العالميين، بالإضافة إلى كونه سبباً للاضطراب القومي والمحلي من خلال الإرهاب. إن الخطر الذي يمثّله لا يختلف عن الخطر

---

(١) المرجع والصفحة نفسيهما.

(٢) المرجع والصفحة نفسيهما.

الذي مثّلته النازية والفاشية في الثلاثينات ، ومثلته الشيوعية بعد ذلك في الخمسينات .[1]

عندما جاءت أحداث ١١ سبتمبر ، كان الإعلام الغربي ، كما يقول التعبير الغربي «مستعداً وراغباً وقادراً» . وجاءت الحملة الإعلامية الغربية على «البعبع» المرعب : الأصولية الإسلامية وربيبتها ، المملكة العربية السعودية .

---

(١) المرجع والصفحة نفسيهما .

الفصل الرابع

رئيس التحرير العربي.. المسكين

حتّى رجعتُ وأقلامي قوائلُ لي :

«المجد للسيفِ . . ليس المجد للقلمِ»

المتنبي

رأينا ، في الصفحات الماضية ، أن الإعلام الغربي يمارس عمله ضمن قواعد مجمع عليها ، يتضمّنها الدستور ، وتحترمها السلطات ، ويحميها القضاء . إذا انتقلنا إلى الإعلام العربي وجدنا أنه يعمل ضمن قواعد عشوائية تضعها السلطة الحاكمة عندما تشاء ، وتغيّرها كما تريد . وأيّ حرية (محدودة) يتمتع بها الإعلام العربي تتلاشى عندما تصطدم بخط من الخطوط الحمراء (وعددها في العالم العربي يفوق عدد الخطوط السوداء والبيضاء والبرتقالية والصفراء!) . هذه الخطوط المكهربة تشمل ، بدون تحديد ، رئيس الدولة ، وعائلتة ، وحاشيته ، وعشيرته ، والحزب الحاكم ، والأيدلوجية السائدة ، وأجهزة الأمن بمختلف أنواعها ، ورؤساء الدول الأجنبية (المرضي عنهم) ، وشؤون الفرد (العادي) ، الشخصية والعائلية والقبلية ، والمحظورات الدينية ، والمحظورات المتعلقة بالوحدة الوطنية الخ . . الخ . . الخ . . في هذه الظروف يصبح قدر الصحفي العربي أن يجمع في يده بين الماء والنار ، الحريّة التي تتطلبها كرامته المهنية ، والانصياع التام الذي تتطلبه السلطة الحاكمة .

يقدّم لنا الكاتب الليبي الراحل الصادق النيهوم هذه الصورة المضحكة/ المبكية لرئيس التحرير العربي (والصادقة جداً للأسف الشديد) :

. . ورغم أن الافتتاحية تستطيع ، أحياناً ، أن تتناول
موضوعاً مُعقّداً لا علاقة له بالشعب التائه تحت البلكونة

مثل الهبوط على سطح القمر ، فإن السيّد رئيس التحرير يمكنه دائماً أن يجد حيلة ما لربط القمر بالمصلحة العامة . إنه ـ عادة ـ يبدأ تلك المغامرة الشعرية بطلب فنجان من القهوة بدون سكّر ، ثم يشغل لفافة تبغ ويشتم الأمريكيين الذين وضعوه في هذا المأزق ويكتب الافتتاحيات الفظيعة[1] . . .

ويمضي الصادق النيهوم واصفاً «الافتتاحية الفظيعة» :

الافتتاحية فقط تخصّ السيّد رئيس التحرير لكي يعرض فيها عواطفه النبيلة ، ويدقّ فيها طبلته للسياسيين ويهتف وراءهم بإبادة إسرائيل ، مرّة ، وبالحل السلمي مرّة ، وبالوقوف على الرأس وقت الحاجة ، والتمسّك بأهداب الفضيلة ، وتنقية مياه البحر ، وإنشاء محطة للاوتوبيس ، وإقامة ملجأ للشحاذين السعداء[2]

ثم ينتقل بنا الصادق النيهوم إلى كفاح رئيس التحرير اليومي ومعاناته المجيدة :

يذهب إلى مكتبه ويقود الأمة العربية إلى النصر

---

(١) انظر الصادق النيهوم ، فرسان بلا معركة ، (طرابلس : تالة للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ٢٠٠١) ، ص ١٤٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤١ .

والسعادة معتمداً على الصدفة وحدها . وفي العادة تسقط الأمة العربية في حفرة ما ، ويحدث أي شيء لتغيير وجهة القافلة ، ويستدير السيد رئيس التحرير وينطلق مرة أخرى في الاتجاه الجديد مزوّداً بالطبع باستعداده الفطريّ في كتابه الإنشاء . . ويلبس لكل حالة لبوسها ويتشقلب على الحبل بالمجان رغم أن أحداً من المواطنين أو من أصحاب الحكومة الجديدة لا يملك من الوقت ما يضيعه في مشاهدته . . . ولكن السيّد رئيس التحرير لا بُدّ أن يقوم بواجبه على أي حال ، ولا بدّ أن يدلق جردله الصباحي على رؤوس المارة . . . وفيما تنطلق الشعوب العظيمة في مسيرتها الآمنة وراء صحافتها ، يظلّ رئيس التحرير في البلاد العربية يتشقلب في البلكونة بالمجان ويستبدل الأقنعة السياسية كل يوم ويكتب الإنشاء المريع في فوائد الحاكم الجديد[1] .

لم تكن الأمور تسير دوماً على هذا النحو في عالمنا العربيّ السعيد . في الثلاثينات والأربعينات وبداية الخمسينات ، فترة ازدهار الرجعية وتفشّي الاستعمار ، كانت هناك صحافة عربية حقيقية تتمتع

(١) المرجع السابق ، ص ص ١٤٢ ــ ١٤٣ .

بقدر كبير من الحريّة . كانت هناك صحف يملكها أفراد ، وصحف تملكها أحزاب ، وكان النقاش السياسي مليئاً بالحيويّة . كان بوسع رئيس التحرير أن يهاجم الحكومة القائمة ولا يذهب إلى السجن . وكان باستطاعة الكاتب أن يسفّه الحزب الموجود في السلطة ولا يشنق . لا يزعم أحد أن الصحافة ، في تلك الفترة الذهبية ، كانت خالية من الشوائب . كانت هناك «المخصصات السريّة الشهرية» ، وكانت هناك تدخلات مستمرة من السرايات والسفارات . ولكن المهم أن الصحفي لم يكن يُعاقب إلا بناءً على إجراءات محددّة سنّها القانون وحماها القضاء (عدا حالات الطوارئ التي كانت الاستثناء فأصبحت القاعدة) .

ثم هبّت ريح الانقلابات على الأمة العربية ، ولم يعد بالإمكان أن يعلو صوت على صوت الثورة ، خصوصاً صوت الصحافة الحرّة . تحولت الصحف ، تدريجياً ، إلى نشرات حكومية زاهية الألوان ليس لها من هم سوى تمجيد الثورة وهجاء أعدائها . وصل القمع الحكومي مداه عندما قرر الرئيس جمال عبد الناصر تأميم الصحافة في مصر ، رغم أنها قبل التأميم كانت مطيعة ومُدجّنة تدجيناً كاملاً شاملاً . برّر الرئيس الراحل هذا الإجراء ، وقتها ، بالقول أن الصحافة لا تزال تعيش في مجتمع بورجوازي مخملي مشغولة بفتيات نادي الجزيرة وأخبار العاطلين بالوراثة دون أن تحسّ بالتغييرات الاجتماعية الهائلة ، ودون أن تنقل للقرّاء شيئاً مما يدور في «كفر البطيخ» . في اليوم التالي

تسابق مالكو الصحف إلى شكر قائد الثورة على هذه الخطوة الرائدة ، وامتلأت الجرائد بتحقيقات لا أول لها ولا آخر عن «كفر البطيخ» .

ومن المفارقات أن الدول العربية المحافظة التي كانت تهاجم سياسة عبد الناصر الاشتراكية وتعتبر التأميم رجساً من عمل الشيطان لا يتمشّى مع ما قرره الإسلام من حماية الملكية الفردية راقها ما فعله رائد القومية العربية بالصحف . نقلت هذه الدول «النموذج الناصري» في التعامل مع الصحف ، لا بنصّه ولكن بروحه . في المملكة العربية السعودية ، مثلاً ، لم يتحدّث أحد عن تأميم . ألغيت امتيازات الأفراد وتحولت الامتيازات إلى مؤسسات صحفية ، تختار الحكومة أعضاءها ، كما تختار رئيس التحرير (وتعزله عندما تشاء) . انساق العالم العربي بأسره ، في هذا الاتجاه ، وباستثناء الكويت ولبنان ، تحوّلت الصحف العربية ، من المحيط إلى الخليج ، إلى «أصوات أسيادها» .

لنا أن نتصور ، في ظلّ هذا الظروف ، طبيعة العلاقة التي تربط السياسي العربي بالصحفي العربي . لنترك الآن الصحفيين المغضوب عليهم والذين يقضون نصف وقتهم في منازلهم ، ممنوعين من الكتابة حرصاً على صحتهم وراحة بالهم ، والنصف الآخر في السجون حيث تقوم الدولة ، مشكورة ، بتهذيبهم وإصلاحهم . حديثنا ينصب على الصحفيين المرضي عنهم . العلاقة بين السياسي والصحفي ، باختصار شديد ، هي علاقة رئيس طاغية بمرؤوس مطيع . وحتى

العلاقة التاريخية الشهيرة بين الرئيس عبد الناصر والأستاذ محمد حسنين هيكل ، رغم ما حملته من مودّة واستلطاف متبادلين ، كانت في جوهرها ، علاقة رئيس بموظف من موظفيه . كانت «الأهرام» تتقيد بالخطّ الرسمي كما تتقيد به أي نشرة صادرة من مصلحة الاستعلامات . وما يزعمه الأستاذ هيكل ، ومزاعمه كثيرة ، من أن الأهرام تجاوزت الخطّ الرسمي مرّتين أو ثلاث مرات قد يكون صحيحاً . حتّى أشد الرؤساء عنفاً قد يغفر لمرؤوس يستلطفه زلّة أو زلّتين .

عندما جاء الرئيس الراحل أنور السادات إلى الحكم حرص الأستاذ هيكل على استعادة العلاقة التاريخية بينه وبين رئيس الجمهورية . في البداية ، كان الرئيس السادات يحتاج إلى خبرة هيكل ونفوذه السياسي ، واستخدمه بدهاء ، مخلب قط في صراعه ضد «مراكز القوى» . خُدع الأستاذ هيكل بالرئيس المؤمن ضمن من خدعوا ، وتصوّر في فترة من الفترات ، أنه أصبح شريكاً في السلطة . إلاّ أن العلاقة الوظيفية ظهرت بكل وضوح حين ضاق السادات بمحاولة هيكل الخروج عن الخط الرسمي . ذات صباح ، فوجئ الناس بسطر واحد ينهي خدمات هيكل في «الأهرام» . لا أودّ أن أقلّل من مواهب الأستاذ هيكل الحقيقية ، وهو بإجماع الأصدقاء والأعداء ، ألمع الصحفيين العرب المعاصرين بقدر ما أودّ أن أثبت أن العلاقة بين السياسي العربي والصحفي العربي ، حتى حين يكون في مكانة

هيكل ، علاقة وظيفية تنتهي بجرة قلم .

تعلّم كبار الصحفيين المصريين الدرس من رأس هيكل الذي طار عند مدخل الأهرام . بعد فترة من القرب من السادات ، آثر الأستاذ أحمد بهاء الدين الانسحاب بهدوء ، وكتب فيما بعد كتاباً / وثيقة باسم «حوارات مع السادات» ، فيه الكثير من الغرائب والطرائف . وظل الأستاذ موسى صبري موظفاً منضبطاً مطيعاً حتى آخر أيامه . أمّا الأستاذ أنيس منصور فلا يزال يفاخر بأنه عامل السادات بما يليق من تبجيل عظيم ، وأن تبسّط السادات معه ، أثناء المشي ، لم ينسه ، قط ، أنه في حضرة رئيس الدولة .

استطاع الرئيس السادات ، بعد زيارة القدس ، ولأسباب لا تخفى على فطنة أحد ، أن يحقق نجاحاً كبيراً مع وسائل الإعلام الغربية . وبدا للسادات ، وقتها ، أن يتعامل مع الصحفيين الغربيين كما لو كانوا بالفعل أصدقاء . والمخضرمون منا يذكرون احاديثه الطريفة مع مذيعة التلفزيون الأمريكي الشهيرة باربرا والترز والتي كان يسميْها «بارباره!» . قال لها مرّة إن راتبها الشهري أضخم بكثير من راتبه فردت عليه فوراً ، «ولكنني لا أملك ٣٦ استراحة» . حاول السادات ، إلاّ أن الطبع يغلب التطبّع . عندما وجّه إليه صحفي أمريكي سؤالاً استفزازياً ردّ عليه السادات بانفعال : «لو لم أكن مؤمناً بالديمقراطية لأمرت بإطلاق الرصاص عليك!» . أصيب الحاضرون بالوجوم ، وبدأ تساؤل في كل مكان عن مدى اتزان الرئيس المؤمن . بعدها ، بفترة وجيزة ، أطلقت

النيران لا على الصحفي ولكن على الرئيس . لأنصار نظرية المؤامرة أن يبحثوا عن العلاقة ، إن كانت هناك علاقة ، بين انفعال السادات العلني وبين مصرعه الذي تم في ظروف مريبة جداً .

وما دمنا بصدد الحديث عن الرئيس السادات فلا بدّ أن نذكر أنّه ابتدع بدعة مضحكة حين عنّ له أن يلغي وزارة الإعلام . كان السادات مفتوناً بالغرب فتنة ساذجة - ولا شيء أخطر من العاشق الجاهل ! - ولاحظ أن الغرب الديمقراطي لا يعرف وزارات الإعلام . خطر للسادات أن إلغاء وزارة الإعلام في مصر سوف يزيد من مصداقيته الديمقراطية لدى «أصدقائه» الديمقراطيين في الغرب . لم يكن السادات يعرف أنه لا توجد في الغرب صحف تتوقع «توجيهات» يومية ، ولا محطات إذاعة وتلفزيون لا تستطيع البث بدون توجيهات «السيد الوزير» . لم تدم التجربة طويلاً . اضطر السادات إلى تعيين وزير دولة برئاسة الجمهورية « مكلّف بشؤون الإعلام» ، (وكأننا يا بدر لا رحنا ولا جينا) . والدول التي تابعت السادات في هذا المسار كانت أكثر ذكاءً ولكنها لم تكن أكثر نجاحاً . ذهبت وزارات الإعلام ، وجاءت «المؤسسات الإعلامية» ، و«المجالس الإعلامية» (وكأننا يا بدر لا رحنا ولا جينا) .

لا شيء يصوّر واقع الصحافة العربية في علاقتها بالسلطة كالواقعة التي حدثت قبل سنوات في بلد عربي ، حين صفع رئيس

الجمهورية صحفياً على الملأ . والظريف أن هذه الدولة ، بالذات ، لا تفتخر بشيء افتخارها بحرية الصحافة فيها . إلا أن الشيء الإيجابي أن الصحفي لم يبادر في اليوم التالي إلى شكر الرئيس على «المكرمة» التي سمحت بلقاء الكف الرئاسي الناعم بالوجنة الصحفية الخشنة . في العصور الماضية ، كان الوالي أو السلطان يستعين بموظف رسمي يتقاضى مخصّصاً رسمياً اسمه «الصَفَعَان» . يتولّى هذا الموظف صفع المشاغبين في حضرة السلطان ونيابة عنه . ولا شك أن قيام الحكام بأنفسهم بهذه المهمّة المرهقة تطور إيجابي لا ينكره إلا حاسد أو حاقد ، ورحم الله الشاعر القديم الظريف الذي قال :

الحمد لله حمداً لا نفاد له

إذ لم يكن صفعنا إلاّ بأيدينا!

عاشت الصحافة العربية أياماً سوداء من القمع والاضطهاد وهي تتغنى بمختلف أنواع الانتصارات الوهمية . وفي الصحافة ، كما في السياسة ، أصبحت المناصب من حق «أهل الولاء» لا «أهل الكفاءة» . ولم يعد من المستغرب في العالم العربي ان تجد رئيس تحرير لا يستطيع كتابة فقرة واحدة بلا أخطاء فاحشة . وفي هذا الجو الموبوء نبتت كثير من الأعشاب الشيطانية . نشأت صحافة الارتزاق ، التي تتخصص في المدح الرخيص مقابل جُعل معلوم . وظهرت صحافة الابتزاز التي تنهش الأعراض ولا تسكت إلا مقابل جعل غير معلوم ، يتزايد يوماً بعد يوم . وجاءت الصحافة المهاجرة ، وسماعك بالمعيدي

خير من أن تراه . هناك صحف هاجرت للتخفف من بعض القيود الإجتماعية ، ولكنها ظلت مكبّلة بكل القيود السياسية . وهناك صحافة سياسية هاجرت لتتمكن من ممارسة نشاطها ، وما تصدره يندرج في قائمة المنشورات السياسية (في لندن وحدها أكثر من ٤٠ نشرة سياسية أسبوعية وشهرية) . أما صحافة الابتزاز فهاجرت لأنها وجدت في حرية الصحافة الواسعة في الغرب الملاذ الآمن لممارسة نشاطها الدراكيولي في امتصاص الدماء الفاسدة .

مع مطلع التسعينات ، بدأت الأجواء في العالم كله تتغيّر . سقط الاتحاد السوفييتي ، وسقطت شعاراته . أصبحت الديمقراطية هي الموضة السائدة ، وتحول معظم الحزبيّين الماركسيين إلى ديمقراطيين ليبراليين . ووصلت الموجه إلى العالم العربي ، متأخرة كالعادة . ترى ماذا حدث للإعلام العربي في عهد العولمة ؟ هذا ما سنراه في الفصل الأخير من هذا الكتاب .

الفصل الخامس

حملة إعلامية.. أم مواجهة سياسية؟

أهذا جزاء الصدق . . . إن كنتُ صادقاً ؟!

أهذا جزاءَ الكذبِ . . . إن كنتُ كاذباً ؟!

المتنبي

عندما دخل الرئيس جورج بوش الإبن البيت الأبيض كانت في ذهنه صورة واضحة عن موقف إدارته من الشرق الأوسط وقضيّته. كان يولي الموضوع أهمّية ثانوية، ولا ينوي أن يتدخّل فيه شخصياً، ويعتزم تركه لمساعديه (وصغارهم تحديداً !). وصل الرئيس الجديد إلى هذا القرار نتيجة دراسته مسلك ثلاثة رؤساء. أولاً، رأى الرئيس الجديد أن والده أخطأ عندما اهتم بالشؤون الخارجية على حساب الأمور الداخلية، وعندما ترك اهتمامه بالشرق الأوسط يقوده إلى صدام عنيف مع اللوبي الإسرائيلي كان من أسباب سقوطه في الانتخابات. ثانياً، رأى الرئيس الجديد أن سلفه الرئيس بيل كلينتون أنفق الكثير من الجهد والوقت في معالجة قضية الشرق الأوسط بنفسه وعقد مؤتمر قمة بعد مؤتمر قمة برعايته، وكانت النتيجة الوحيدة تبديد هيبة الرئاسة الأمريكية. ثالثاً: كان الرئيس الجديد مقتنعاً أن الرئيس ياسر عرفات رجل لا يمكن الوثوق به أو الاطمئنان إلى وعوده. اختمرت كل هذه العوامل في ذهن الرئيس الجديد. عندما كان رئيساً منتخباً وهو يرقب، عن كثب، محاولة الرئيس كلينتون، في أيام رئاسته الأخيرة، دفع ايهود باراك وياسر عرفات إلى الإتفاق على تسوية شاملة. كان الرئيس المنتخب يرى أن العرض الذي قدّمه باراك كان أسطورياً في سخائه، وأنه من المستحيل على أي رئيس أمريكي في المستقبل أن يضغط على إسرائيل لتقديم صفقة أفضل.

بعد أسابيع من دخوله البيت الأبيض شرح الرئيس الجديد موقفه من قضية الشرق الأوسط لمسؤول عربي كبير زاره في واشنطن :

لا توجد لديّ مشكلة مع العرب والفلسطينيين . مشكلتي مع ياسر عرفات وحده . كان هناك رئيسان مستميتان للوصول إلى تسوية : رئيس أمريكي يودّ أن يدخل التاريخ صانعاً للسلام ، ورئيس وزراء اسرائيلي يود أن يعاد انتخابه . وتلقى ياسر عرفات عرضاً لا يصدّق . لا يصدّق! فرصة لا تتكرر . وأرسل يسألني عن رأيي . قلت له أن عليه أن يوافق . وأضفت بصراحة أنني لن أستطيع أن أقدم له شيئاً أفضل ، ولن أحاول . ماذا كان رد فعله ؟ تردد ثم وافق ثم رفض ثم تردد ثم رفض . هل هناك عاقل يضيّع فرصة تاريخية نادرة كهذه ؟! لم أر أحداً تعامل مع هذا الرجل إلا وعانى من تردده وتقلبه وتذبذبه . وماذا يريد مني الآن ؟! لقد جئت ببرنامج داخلي واسع يتوقّف عليه نجاحي في الانتخابات القادمة التي لا أنوي أن أخسرها . لا وقت لديّ أضيّعه مع هذا الرجل . ولست مستعداً لأن أضع مستقبلي السياسي في يد إنسان مثله .

يبدو لي في ضوء هذا الاعتقاد الراسخ في ذهن الرئيس الأمريكي عن شخصية الزعيم الفلسطيني ، أنه من الأفضل للقضيّة

ألا يجتمع الرجلان ، وأن تترك المسألة للمعاونين .

«الرئيس الجديد غير مهتم بالشرق الأوسط» ، هذه هي الإشارة التي التقطتها إسرائيل وترجمتها ، فوراً ، أن البيت الأبيض يعطيها الضوء الأخضر لتفعل ما تراه . وهذا ، بطبيعة الحال ، ما حدث . وصل قمع إسرائيل للانتفاضة حدوداً دموية لم يصل إليها من قبل . وكانت شاشات التلفزيون عبر الأمة العربيّة تنقل مشاهد الاغتيال المبرمج والهدم والحرق وصور الأطفال الذين يموتون بالأسلحة الأمريكية . كان العرب مغضبين وثائرين ، ولم يكن ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز يقلّ غضباً وثورة عن أي عربي في الشارع . وزاد من نقمة الأمير عبد الله أنّه ، شخصياً ، كان يعلّق آمالاً واسعة على الرئيس الجديد ، انطلاقاً من علاقته الوثيقة بوالده ، واعتقاداً أن الرئيس الجمهوري الجديد ، الذي حاربه اللوبي الصهيوني ووقف مع خصمه ، سوف يتعاطف مع العرب أكثر من أي رئيس ديمقراطي . عندما اتضح أن الرئيس الجديد لا ينوي عمل شيء لردع اسرائيل بدأت إشارات الاستياء تتوالى من الرياض إلى واشنطن . تحدث الأمير عبد الله مع وزير الخارجية الأمريكي أكثر من مرة ، وتحدث مع الرئيس السابق بوش مراراً ، وكان ينتهز كل مناسبة ليرسل من يبلغ الرئيس الجديد استياء المملكة من موقفه . عندما اقترح الرئيس الجديد أن يزور ولي العهد السعودي واشنطن كان رد الأمير عبد الله أنه لا يرى جدوى من الزيارة إذا لم تؤدّ إلى نتيجة .

وعندما كرّر الرئيس الأمريكي الدعوة كان رد الأمير عبد الله أنه يسعده أن يزوره بعد أن يقوم ببادرة واضحة تدلّ على أنه مهتم بمعاناة الفلسطينيين . لم تكن هناك بادرة من هذا النوع ، ولم تتم الزيارة . في أواخر أغسطس سنة ٢٠٠١م قرّر ولي العهد ا لسعودي أن يرسل رسالة نهائية يطلب فيها من الرئيس الأمريكي بصورة حاسمة ، أن يحدد موقفه ، على نحو أو آخر .

كانت الرسالة الشفوية التي حملها الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز السفير السعودي في الولايات المتحدة إلى واشنطن طويلة ومفصلة ، وقاسية . استعرضت الرسالة العلاقة الوطيدة بين الولايات المتحدة والمملكة ، والتي تعود إلى أيام الملك عبد العزيز رحمه الله ، والرئيس فرانكلين روزفلت . وتطرّقت الرسالة إلى تاريخ التعاون الوثيق بين الدولتين ، وعدّدت أمثلة لهذا التعاون ، وذكّرت الرسالة الرئيس الأمريكي أن المملكة احتفظت بصداقتها مع الولايات المتحدة خلال المدّ الاشتراكي الشيوعي يوم كانت هذه الصداقة تعتبر خيانة قومية . وتحدثت الرسالة عن التحالف العسكري والسياسي بين الدولتين أيام تحرير الكويت . واستعرضت الرسالة تطورات القضية الفلسطينية من بدايتها إلى المذابح التي تدور الآن . وقالت الرسالة أنه لا المملكة ولا العرب ولا المسملون يستطيعون الوقوف موقف المتفرج على ما يدور من قمع دموي . وأضافت الرسالة إن قيادة المملكة ليست مثل شاه إيران الذي وضع مصالح الدول الأجنبية قبل مشاعر شعبه . وأوضحت الرسالة أن العرب ،

والمملكة وافقوا على العملية السلمية في مؤتمر مدريد استناداً إلى مبادىء واضحة ، هي رفض الاحتلال ، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة ، وحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة . وأضافت الرسالة أنه من الواضح أن الإدارة الأمريكية الجديدة تنكّرت لهذه المبادئ كلها ، وانحازت إلى إسرائيل كليّة ، وتبنت الموقف الإسرائيلي ، جملة وتفصيلاً . ومضت الرسالة تقول أنه ما دامت هذه هي السياسة الأمريكية الجديدة فإن ولي العهد السعودي لا يرى أي جدوى من استمرار الاتصالات بينه وبين الرئيس الأمريكي . وانتهت الرسالة بالقول أن المملكة ، من الآن وصاعداً ، سوف تتخذ القرارات التي تراها في مصلحتها دون أن تأخذ مصالح أمريكا ، كما كانت تفعل في الماضي ، بالاعتبار . من المشكوك فيه أن أي رئيس أمريكي تلقّى من أي دولة رسالة بهذه الصراحة القاسية ، في التاريخ الحديث على أيّ حال .

كان الأمير عبد الله مقتنعاً أن انحياز الرئيس الأمريكي المحيّر لإسرائيل لن تغيّره الرسالة . وبدأ يفكّر جدّياً في الخطوة القادمة . كان يرى أن من واجب المملكة أن تعلن على الأمتين العربية والإسلامية في مؤتمر ينعقد في الرياض أن العملية السلمية قد انتهت مع انحياز الولايات المتحدة الكامل إلى إسرائيل . وكان يودّ وضع العرب والمسلمين أمام مسؤوليتهم التاريخية : الظروف التي أدّت إلى تبني السلام خياراً استراتيجياً لم يعد لها وجود ، ولا بدّ من موقف جديد يتلائم مع الأوضاع الجديدة . لا شك أن آذان الولايات المتحدة الطويلة

كانت تصغي ، باهتمام ، إلى ما يدور في المملكة حول خطوة ولي العهد التالية . من الصعب أن يعرف أحد هل كانت رسالة ولي العهد نفسها ، أم الخطوات التي ستتبع الرسالة ، المسؤولة عن الردّ الرقيق المفاجئ الذي تلقّاه ولي العهد من الرئيس الأمريكي ، بعد ثلاثة أيام فقط من إرسال الرسالة .

كان ردّ الرئيس الأمريكي يمثّل تغييراً حقيقياً في موقف البيت الأبيض . تحدّث الرئيس عن إيمانه الراسخ بالمبادئ التي قامت عليها العملية السلمية وقال إنه يؤمن بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، وفي العيش بدون إذلال وإهانات يومية . ولأوّل مرة ، يتحدث رئيس أمريكي عن دولة فلسطينية مستقلة ، بصراحة وبلا تحفظات . وقال الرئيس أنه سيتابع شخصياً قضية الشرق الأوسط . وطلب في المقابل ، أن تقنع المملكة السيد ياسر عرفات ببذل مجهود بنسبة ١٠٠٪ لإيقاف العنف حتى تتسنى العودة إلى المفاوضات وتواصل العملية السلمية مسيرها[١] .

(١) طفت المبادرة الأمريكية على هيئة خطاب ألقاه وزير الخارجية كولن باول في نوفمبر ٢٠٠١م وتحدّث فيه عن «رؤية أمريكية» تشمل إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وأرسل مبعوثين «خاصين» لمتابعة العملية . سوف تظهر الأسابيع القادمة ما إذا كانت هذه «الرؤية» مجرد مسكن يتيح للولايات المتحدة التفرّغ للحرب ضد الإرهاب بلا منغّصات في الشرق الأوسط ، أم أنها تنطوي بالفعل على تحرك أمريكي جديد ، وإن كانت المؤشرات ترجّح نظرية المسكن .

سُرّ الأمير عبد الله بالرسالة ، وأرسل رداً رقيقاً عليها ، وأبلغ فحواها كلاً من الرئيس الفلسطيني وقادة دول الطوق . كانت هناك موجة تفاؤل ، وكان الجميع يتطلّعون إلى خطوة الرئيس الأمريكي القادمة . كان الاتجاه في الإدارة الأمريكية هو أن يتضمن خطاب الرئيس في الأمم المتحدة المبادرة الجديدة . ثم جاءت أحداث يوم ١١ سبتمبر المشؤومة ، وانشغل الرئيس بحربه ضد الإرهاب .

وقعت رسالة الأمير عبد الله ورد الرئيس الأمريكي موقع الصاعقة على إسرائيل ، وآذان إسرائيل المتصنّتة أطول من آذان الولايات المتحدة ، وعلى أنصار إسرائيل في قلب الإدارة الأمريكية . أعلنت «حالة طوارئ سياسية» في إسرائيل ، وصدرت التعليمات للوبي الإسرائيلي بحشد كل قواه ، والاستعانة بأسلحته ، والتحرّك في كل اتجاه ، لا لوأد المبادرة الأمريكية الوليدة فحسب ، بل لضرب العلاقة السعودية الأمريكية في الصميم . وعندما جاءت الأحداث الإرهابية وجد اللوبي الصهيوني ، وأنصار إسرائيل في قلب الإدارة ، الفرصة الذهبية لتحقيق الهدفين .

سرعان ما ظهرت على الأفق في أعقاب الانفجارات نذر سوء تفاهم بين الولايات المتحدة والمملكة . وسأترك المجال هنا لمراقب موضوعي يروى قصة ماحدث . هذا المراقب ، وهو رجل أعمال أمريكي ، استطاع أن يرى الموقف من جانبيه بتجرّد لم أره في كتابات أي صحفي محترف ، لا من الجانب السعودي ولا من الجانب

الأمريكي . يقول فاهيان زانيويان ، وهو الرئيس التنفيذي لشركة تمويل البترول في تقرير عنوانه : «التحدّيات السياسية والدبلوماسية التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي في أعقاب ١١ سبتمبر» ، ما يلي :

كانت الولايات المتحدة في حالة صدمة ، وتشعر أنها ضحيّة اغتصبت ، وتوقعت من كل حلفائها تعاطفاً بلا حدود ، وتعاوناً بلا حدود . وكانت دول الخليج ، بدورها ، في صدمة - وهنا ينتهي التشابه بين الموقفين . في الخليج ، كان هناك مزيج معقد من المشاعر اختلط بالصدمة . لم يكن من السهل على أي إنسان في المنطقة أن يفصل ردود فعله إزاء الأحداث الفظيعة التي جرت يوم ١١ سبتمبر عن مجموعة أخرى من المشاعر الراسخة المتأصّلة نحو الولايات المتحدة ـ دون أن يعني هذا ، بالضرورة ، الربط بين أحداث سبتمبر وبين سياسة الولايات المتّحدة في المنطقة . كان في الولايات المتحدة إجماع تام على الحرب ، واستعداد لها . وعلى خلاف الفترة التي سبقت حرب الخليج قبل عقد من الزمان لم يكن هناك جدل حول مدى حكمة الحرب ، ولا نقاش عن الخسائر البشرية الأمريكية والحقائب التي ستعود مليئة بالجثث . كثير من الأمريكيين لم يفهموا المنطق

الذي يتطلب موت مواطنيهم من أجل الكويت ، أما الآن فلم يوجد أحد يناقش ضرورة الحرب لحماية الأسلوب الأمريكي في الحياة ، ولضمان حريّة الأمريكيين . هذا الإجماع ، وهذا الإصرار على الحرب ، لم يكونا مفهومين ، ولا مأخوذين بعين التقدير والعطف في الخليج[١] .

ويمضي التقرير قائلاً :

لم تكن هناك في ا لخليج سوى قلة شاركت الولايات المتحدة الشعور الأكيد أن يوم ١١ سبتمبر غيّر العالم بأسره ، وأن الولايات المتحدة صارت هدفاً بسبب قوتها السياسية ونجاحها الاقتصادي ، وأنها تملك الآن كافة المبررات الأخلاقية والسياسية لمطاردة الإرهابيين بأي وسيلة وبأي ثمن . . . تراوحت المواقف الخليجية من الولايات المتحدة من التفهم الحذر والتعاطف . . . إلى موقف يقترب من العداء . . . وسواء كان الموقف

---

(١) انظر

"POLITICAL AND DIPLOMATIC CHALLENGES FACING US- GCC RELATIONS IN THE AFTERMATH OF SEPTEMBER 11, PFC, NOVEMBER 16, 2001, P. 2

الخليجي متعاطفاً أو معادياً فقد كان يصحبه شعور بالقلق من أن الولايات المتحدة ستبدأ حملة لا تستطيع إنهاءها ، وأنها بالتالي ، قد تعمل على تقوية المتطرفين بدلاً من إضعافهم[1] .

ويضيف التقرير :

والحقيقة هي أن عدداً قليلاً جداً في الخليج أدان أحداث ١١ سبتمبر إدانة واضحة بلا تحفظات ، ولم تكن هناك أيّ نيّة لتقديم مساعدة غير محدودة لدعم التحرك الأمريكي ، وقد أدى هذا الموقف إلى شعور في واشنطن بفقدان الثقة . معظم قادة المنطقة أدانوا الإرهاب «بجميع صوره» بدلاً من التركيز على أحداث ١١ سبتمبر . إن شك الولايات المتحدة في النوايا العربية يشبه في طبيعته شك العرب في النوايا الأمريكية . لم تعد الولايات المتحدة تثق في قدرة الحكومات العربية على مواجهة المعارضة الداخلية وإظهار تحالفها مع الولايات المتّحدة . دور اللوبي اليهودي الذي يعتقد العرب أنه يتحكّم في السياسة الأمريكية أصبح له الآن شبيه من المنظور الأمريكي ، في موقف الشارع العربي المعادي

---

(١) المرجع السابق والصفحة نفسيهما .

للولايات المتحدة والذي أصبح يتحكم في سياسة الحكومات العربية نحو أمريكا[1]

هذا وصف دقيق لسوء تفاهم حقيقي ، يتحمل الخليجيون ، والمملكة تحديداً ، قسطهم من المسؤولية عنه[2] . وكان من المفترض أن يتم التعامل مع سوء التفاهم هذا كما يتم التعامل مع أي مشكلة في العلاقة بين دولتين صديقتين بالوسائل الدبلوماسية المعتادة . كانت الاتصالات بين الدولتين مستمرّة ونشطة على المستويات كافة . وكان في تصوّر المملكة أن فجوة الخلاف تضيق يوماً بعد يوم . بغتة ، بدأت حملة صحفية على المملكة وسرعان ما اتسعت واتسعت ، وزادت حدتها وضراوتها ، حتى تحولّت إلى هجمة حقيقية لم يعرفها تاريخ العلاقات بين الدولتين (رغم أنه عرف عدداً من الحملات) . يمكننا القول أنه باستثناء مصر أيام قناة السويس ، والعراق ، أيام احتلال الكويت ، لم تتعرض أي دولة في العالم كله لهجوم عنيف مركز من

---

(١) المرجع السابق ، P. 3

(٢) يقول الصحفي الأمريكي توماس فريدمان ، وهو أحد اقطاب الحملة على المملكة ، أنه كان على السعوديين بمجّرد حدوث الانفجارات أن يخرجوا عن صمتهم ويقولوا للأمريكيين : «يا ألهي! كيف يمكن أن يتورط خمسة عشر من أبنائنا . . . نحن في غاية الأسف وننوي أن ننظر في ذاتنا في تاريخنا في عائلاتنا لمعرفة لماذا حدث ذلك» إنظر القدس العربي ، ١٨ ديسمبر ٢٠٠١م .

الإعلام الأمريكي (والغربي) يماثل الهجوم الذي تعرضت له المملكة خلال الشهور الماضية . إن تحليل هذه الحملة بالتفصيل يحتاج إلى مجلدات ـ في بعض الأيام كان هناك أكثر من عشر مقالات تهاجم المملكة موزعة على العواصم الغربية ـ بل إن تحليل نماذج منها يحتاج إلى مجلد أو أكثر . سوف أكتفي هنا باستعراض أهم ما تضمنه الهجوم : «التهم» الموجّهة إلى المملكة .

التهمة الأولى هي أن «الوهابية» السعودية مسؤولة عن التطرّف في العالم الإسلامي كلّه ، تقول «وول ستريت جورنال» (١٠ أكتوبر ، ٢٠٠١م) :

> تتميّز الأيديولوجية الرسمية للمملكة . . . الوهابية في التاريخ الإسلامي الحديث بكونها المدرسة الفقهية الوحيدة التي تجيز استخدام العنف ضد المسلمين الذين لا يؤمنون بالأصولية ، بالإضافة إلى استخدام العنف ضدّ غير المسلمين من الأطفال والمدنيين والعزّل حين يحارب المسلمون غير المسلمين . وكل من هذين الموقفين مرفوض في الإسلام التقليدي . . . تردّدت الحكومات الغربية قبل أن تتنبّه إلى هذه الحقائق . . . وعندما نشرت وصيّة محمد عطا قائد الإرهابيين المختطفين تبيّن أنها مليئة بالمفردات الوهابية .

والمملكة التي تصدر كره الكفّار إلى الأمة الإسلامية تعلم

الأطفال السعوديين كره الأمريكيين في المدارس الحكومية . تقول «النيويورك تايمز» (انترناشينال هيرالد تريبيون ، ٣١ أكتوبر ٢٠٠١ م) :

الكتاب المقرّر على طلاب السنة العاشرة في واحد من المواد الدينية الخمس التي تدرّس في جميع المدارس الحكومية السعودية يقول : «يتعين على المسلمين أن يوالوا بعضهم البعض ، وأن يعتبروا الكفّار أعداءهم» .

وهذا الموقف العدائي من غير المسلمين هو ركيزة أساسية من ركائز المذهب الوهابي السعودي المتشدّد ، ويتكرر في الخطب الدينية والبرامج التيلفزيونية والأنترنت .

وتمضي المقالة فتقول أن على الدول التي ترغب في صداقة الولايات المتحدة أن تعرف أن الأمريكيين يتوقعون منها عندما تدرّس أي «رؤية دينية» أن تدرسها على نحو يؤكد أن تطبيق هذه الرؤية يجب أن يتم بطريقة سلمية .

ثم تجيء تهمة أخطر : المملكة هي التي «خلقت» حركة الطالبان ، وهي التي موّلت - ولا تزال - تموِّل اسامة بن لادن وتنظيم القاعدة . تقول افتتاحية بعنوان «السعوديون والإرهاب» في نيويورك تايمز (انترناشينال هيرالد تريبيون ، ١٥ اكتوبر ، ٢٠٠١م) :

إن المال السعودي ، والتعاليم الدينية السعودية ، والدبلوماسيين السعوديين ، كل هذه العوامل ساعدت الطالبان على أن تسيطر على أفغانستان وتحكم سيطرتها ،

وبعد ذلك تمّ استخدام أفغانستان ملجأً ومأوى لتنظيم ابن لادن . كما أن السعودية هي التي مولّت الأكاديميات الأصولية التي تسمى «المدارس» في الباكستان . وكثير من خريجي هذه المدارس ذهبوا رأساً إلى أفغانستان ، وذهب بعضهم مباشرة إلى معسكرات بن لادن للتدريب . وسمحت الحكومة السعودية لمنظمات خيرية سعودية أن تحوّل الأموال إلى القاعدة وتنظيمها الإرهابي . . . ورفضت الرياض أن تتجاوب مع رجاءات واشنطن بتجميد أموال بن لادن وأنصاره . . . وهذا المسلك ليس المسلك الذي تتوقّعه أمريكا من دولة تعتبر اسمياً ، أقرب حلفائها إليها في منطقة الخليج .

ولم تكتف المملكة بهذا كله ، ولكنها رفضت أن تتعاون ، بأي شكل ، في التحالف ضد الارهاب . تقول «النيويورك تايمز» (انترناشينال هيرالد تريبيون ، ١٧ أكتوبر ، ٢٠٠١م) :

إن الذي يستمع إلى المسؤولين السعوديين ، أو يقرأ الصحف السعودية ، لايخطر له ببال أن معظم المختطفين كانوا من الشبان السعوديين . ولا يخطر له ببال أن التمويل الأساسي لابن لادن - وهو سعودي - يجيء من بقية الأثرياء السعوديين . ولا يخطر له ببال أن السعودية هي مموّل الطالبان الأول . لا ! عندما تستمع

إلى ما يقوله المسؤولون تتصوّر أن هؤلاء الشبان السعوديين، ولدوا بطريقة عجائبية، بلا أمّهات ولا آباء، وأنهم جاءوا من لا مكان، وأنه لا يوجد مجتمع مسؤول عن تصرفاتهم.

وتهمة عدم التعاون تتكرر في كل مقالة، تقريباً. تقول «شيكاغو تريبيون» (٥ نوفمبر، ٢٠٠١م) : «إن الحكومة السعودية لم تقم بتحقيق شامل في سجلاّت ١٥ مختطفاً يفترض أنهم من السعوديين». وتقول «نيشون آند ورلد» (٥ نوفمبر، ٢٠٠١ م) : « لم تعلن الحكومة السعودية عن اعتقال أحد من منسوبي القاعدة المشتبه فيهم». وتقول «الصنداي اكسبرس» (٤ نوفمبر، ٢٠٠١م) : «إن تصرفات المملكة ليست تصرفات صديق يعتمد عليه ... ولكنها تصرفات دولة ذات وجهين». وموضوع رفض المملكة استخدام قواعدها لضرب أفغانستان يعاد ويعاد. تقول «نيويورك تايمز» (انترناشينال هيرالد تيربيون، ١٥ أكتوبر ٢٠٠١ م) : «منعت المملكة واشنطن من استخدام القواعد الجويّة السعودية للهجمات ضد أفغانستان». وتشير «وول ستريت جورنال» (١٠ أكتوبر، ٢٠٠١م) : إلى « تردد السعوديين في السماح باستخدام القواعد الأمريكية (كذا) الجويّة في بلادهم في أعمال موجّهة ضد ابن لادن والطالبان». وتقول «نيشون أند ورلد» (٥ نوفمبر، ٢٠٠١ م) : «وكما فعلوا منذ انتهاء حرب الخليج، رفض السعوديون استخدام قواعدهم العسكرية منطلقاً

لهجمات أمريكية ضد دول اسلامية» . وتقول «الصنداي اكسبرس» (٤ نوفمبر ، ٢٠٠١ م) : «إن الحكومة السعودية رفضت رجاءً بريطانياً ورجاءً أمريكياً بإستخدام قواعدها ضد الطالبان» .

بعد ذلك تتناول الحملة الموضوع التقليدي القديم : التخلف السياسي والاجتماعي في المملكة ، وكأنه طرأ ، بغتة ، بعد ١١ سبتمبر . في مقال لاذع تقول «الجارديان» (١٥ نوفمبر ، ٢٠٠١ م) : «هل تعرف أن الفتيات السعوديات اللواتي لا يسمح لهن بقيادة السيّارات يسمح لهن بالنظر من خلال الميكروسكوب»؟ . ويضيف المقال : «وهل سمعت أن السعوديين يرحبّون بالسوّاح بشرط ألاّ يكونوا نساءً بلا أقارب» ؟ . وفي عنوان بارز تتساءل صحيفة «الديلي ميل» (٢٨ اكتوبر ، ٢٠٠١ م) : «لماذا يستمر الغرب في مغازلة النظام القاسي الطمّاع الجشع ؟» وتحت العنوان صورة دخلت التاريخ لكثرة ما نشرتها الصحف البريطانية وبقربها التعليق : «هذا هو وجه السعودية الحقيقي . الجَلد العلني ، كالذي تراه في هذه الصورة ، يتكرّر على يد الشرطة باستمرار» . وتقول «الجارديان» (٢١ نوفمبر ، ٢٠٠١م) : «إن السعودية المعاصرة إلى حد ما مخلوق مشوّه من صنع بريطانيا وحليفتها أمريكا» . وتقول «الصنداي اكسبرس» (٤ نوفمبر ، ٢٠٠١م) : «إن النظام السعودي ديكتاتوري ، قاس ، قمعي معاد للديمقراطية» .

وتبلغ الاتهامات ، في بعض الحالات ، حداً مضحكاً يلامس اللامعقول . ترى «انترناشيونال هيرالد تريبيون» (١٣ نوفمبر ، ٢٠٠١م)

أن المملكة بإنفاق أموالها على بناء المساجد أصبحت المسؤولة عن الفقر في العالم العربي . وتزعم «وول ستريت جورنال» (١٠ اكتوبر ، ٢٠٠١م) : إن معظم المساجد في الولايات المتحدة خاضعة للسيطرة السعودية» . وتذهب «الصنداي ميل» (٢٦ أكتوبر ، ٢٠٠١م) إلى أن المملكة هي السبب في لجوء الأصوليين الإسلاميين إلى بريطانيا واستغلالهم دافع الضرائب البريطاني . وترى «وول ستريت جورنال» (١٠ اكتوبر ، ٢٠٠١م) أن استقرار أزبكستان معرض للخطر بسبب المملكة . أما «الواشنطن تايمز» (٦ نوفمبر ، ٢٠٠١م) فتتهم المملكة بإنشاء «الأجهزة والخلايا الاستخبارية» في الباكستان .

خلاصة قائمة الاتهامات الطويلة أن المملكة تحولت من دولة صديقة لأمريكا إلى دولة عدوّة لها . وهذا التصنيف الجديد لوضع المملكة يظهر ، صراحة أو ضمناً ، في معظم المقالات . تقول «نيو ستتيسمن» (٢٢ أكتوبر) ٢٠٠١م) تحت عنوان «بأصدقاء مثل السعوديين من يحتاج إلى أعداء ؟» ما نصه : «كانت الولايات المتحدة تعرف أعداءها في الشرق الأوسط : العراق ، إيران ، ليبيا ، سوريا . ولعلّها الآن تحسن صنعاً إذا بدأت تخاف أصدقاءها» . وتقول «الجارديان» (٢١ نوفمبر ، ٢٠٠١م) : «إن السرطان الحقيقي ليس أفغانستان ولكن السعودية» . وتقول «التايمز» (١١ اكتوبر ، ٢٠٠١م» : «إن طريق الدم الذي بدأ في مركز التجارة العالمي بنيويورك يمكن أن يقود في النهاية إلى الرياض» .

حسناً ! هذه حملة عنيفه تنطوي على اتهامات خطيرة . والسؤال المهم الآن هو : هل هي حملة عفوية تحرّكها المشاعر السلبية التقليدية نحو المملكة ، أم أنها حملة موجّهة ومخطط لها ؟ لا يحتاج أحد إلى ذكاء ليتبيّن أن اللوبي الصهيوني هو محرّك أساسي في الحملة (يكفي استعراض أسماء الكتاب وتوجهاتهم المعروفة) . ولا يمكن أن يغيب عن ذهن أحد أن المستفيد الأول من أي أزمة في العلاقة الأمريكية السعودية هو إسرائيل . ولكن هل يقف الأمر عند هذا الحدّ ، أم أن وراء الأكمة ، غير اللوبي الصهيوني ، ما وراءها ؟ لا توجد لديّ كرة بلّورية ، ولا مصادر مطلعّة ، ولكن متابعة الحملة بدقّة توحي بأن هناك عناصر فاعلة داخل الحكومة الأمريكية تشجّع الحملة وتؤجّجها وتغذّيها بالوقود . والمثل العربي «يكاد المريب يقول خذوني» - يطالعنا خلف كل مقال تقريباً . بقليل من التأمل يستطيع القارئ أن يدرك الأصابع الخفية التي تقود الأوركسترا . ولنورد فيما يلي بعض الأمثلة (وهناك عشرات غيرها لا يتسع لها المجال) .

في مقال «بنيويورك تايمز» (٤ نوفمبر ، ٢٠٠١م) بعنوان «الولايات المتحدة تحلّل مدى استقرار المملكة» تتحدث الكاتبة عن دراسة سرية قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية ، وتسهب في وصف هذه الدراسة ، وتذكر نتائجها ، ولا يصعب على أحد التكهن بالمصدر الذي زود الكاتبة بهذه المعلومات . وفي مقال نشرته «الصن» (٨ نوفمبر ، ٢٠٠١م) يتحدث الكاتب عن مئات الملايين من الدولارات

التي حولت من مؤسسات خيرية سعودية إلى بن لادن ، ويعزو هذه المعلومة ، صراحة ، إلى «أجهزة الاستخبارات» . وفي مقال نشر في «نيشون أند ذا ورلد» (٥ نوفمبر ، ٢٠٠١ م) يتحدث الكاتب عن «استياء رجال الاستخبارات الأمريكية» من عدم تعاون سلطات الأمن السعودية معهم . ومن البديهي أن الكاتب لم يأت بهذه المعلومة من الرصيف ، ولا شك أن هؤلاء الرجال المستاءين هم الذين أعطوا مجلة أمريكية تسجيلات لمكالمات هاتفية بين المسؤولين السعوديين رصدتها محطات التصنت الأمريكية . وروت صحيفة أمريكية قصة إبعاد سفير أمريكي من الرياض في نهاية الثمانينات وأوردت تفاصيل دقيقة لا تعرفها سوى «الجهات المختصة» (يستطيع القارئ هنا العودة إلى قراءة الفصل الأول من هذا الكتاب)

من الواضح إذن ، في نظري على الأقل ، أن الأجهزة الاستخبارية الأمريكية هي التي تقف وراء الحملة ، وهناك أكثر من سبب قويّ يدفعها إلى أن تقف هذا الموقف . من ناحية ، تنفيذ التفجيرات يوم ١١ سبتمبر بهذا القدر الكبير من الفعالية يدل على فشل الأجهزة الاستخبارية الأمريكية الذريع وإهمالها القاتل (لو حصل شيء مماثل في اليابان لاستقال رؤساء الأجهزة . . . أو انتحروا !) . وكان من الطبيعي أن تبحث الأجهزة الأمريكية عن كبش فداء تحمّله المسؤولية الكاملة وتعفي نفسها من تبعات الفشل . وكانت المملكة كبش الفداء المثالي : كثير من المتورطين سعوديون ، والعقل المخطط سعودي

والتمويل جاء من المملكة، إذن فلولا المملكة لما وقعت التفجيرات[1]. هذه النزعة إلى تعليق التبعة في عنق المملكة هي التي دفعت الأجهزة الأمريكية إلى إعلان قوائم المسافرين فور العثور عليها مع أنه يستحيل على قارئها أن يتبيّن الخاطف من المخطوف. وهذه النزعة هي التي دفعت الأجهزة، بعد ساعات قلائل، إلى أن تعلن أن أسامة بن لادن هو المشتبه فيه الرئيسيّ دون أن تقدم دليلاً واحداً مقنعاً أو غير مقنع. من ناحية ثانية، تحمل الأجهزة الاستخبارية الأمريكية مشاعر سلبية جداً نحو المملكة لأنهالا تلقى فيها الترحاب الذي تلقاه في الدول الصديقة. حتّى عندما وقعت تفجيرات في العليّا والخبر، وسقط ضحايا من المواطنين الأمريكيين لم تسمح حكومة المملكة للفريق الأمني الأمريكي باستجواب المتهمين، فضلاً عن تسليمه الملفّ بأكمله (كما تفعل الدول الصديقه).

وهذه الحملة الاستخبارية سرعان ما وجدت صدى في الكونجرس، وصدرت تصريحات عديدة تحمل النغمة نفسها. ونجحت الأجهزة في إقناع مراكز القرار الرئيسية في واشنطن بوجهة نظرها. لا نستطيع الجزم بحقيقة موقف البيت الأبيض ولكن الأرجح ان الرئيس تعامل مع الحملة ولسان حاله يقول: «لم آمر بها، ولم تسُؤْني». لو ساءته لسعى إلى إيقافها، ولماذا تسوؤه اذا كانت ستؤدى إلى تدجين

(١) من وجهة النظر هذه تعتبر المملكة، حسب التعبير القانوني، «الفاعل الأصلي» في الأحداث.

المملكة وجعلها دولة مطيعة تماماً، مطواعة جداً؟ وحتى لا نعطي الأجهزة الاستخبارية فوق ما تستحقّه لا بدّ أن نضيف أن موقفها من المملكة جاء منسجماً تماماً مع النظرة الأمريكية إلى العالم بعد ١١ سبتمبر: «من لم يكن معنا (إلى الموت!) فهو عدوّنا (حتى النهاية!)». وهكذا تحولت الحملة الصهيونية /الاستخبارية إلى سياسة فعلية تتبناها الحكومة الأمريكية، وإن كانت لا تعترف بتبنيها[١].

من العبث أن يطلب أحد من ا لحكومة الأمريكية توضيح موقفها من الحملة لأنها ستردّ، كما قالت بالفعل، إن كل هذا كلام صحف لا يمثّل وجهة النظر الرسمية. ومن السذاجة المفرطة تصديق هذا التكذيب. كنت، ولا أزال، أرى أنه من الحكمة عندما يستمع المرأ إلى شيء من رئيس دولة ما مباشرة، ثم يستمع إلى شيء يخالفه من طرف ثالث، أن يصدّق الطرف الثالث. والسبب بسيط: لا يوجد رئيس دولة بالغة ما بلغت صفاقته يبلغ نظيره بمشاعره الحقيقية عندما تكون هذه المشاعر معادية . لماذا تجرح الحكومة الأمريكية مشاعر

---

(١) نقل الصحف الأوروبية «التسريبات» التي بدأت في أمريكا بحذافيرها، وتكرار الاتهامات ذاتها، يدل على تعاون استخباري وثيق بين الأجهزة الأمريكية والأوروبية في إدارة الحملة. ولا بد من الإشارة إلى أن الأجهزة الأوروبية الاستخبارية مستاءة، هي الأخرى، من عدم تعاون المملكة معها.

القادة السعوديين برسالة مباشرة محرجة ، إذا كان بالإمكان تسريب الرسالة عبر وسيلة تؤدّي الرسالة بأمانة ، دون أن تلزم مرسلها بشيء؟

والسؤال الثاني هو : ما هو مضمون الرسالة التي تودّ الولايات المتحدة إيصالها إلى المملكة؟ أرجو أن يسمح لي القارىء بأن أورد حادثة واقعية تسلّط الضوء على لبّ الموضوع . في منتصف أكتوبر ٢٠٠١ م ، كنت في جلسة خاصة مع عدد صغير من الزملاء ، سفراء بعض الدول الأوروبية في لندن . سألني سفير منهم : «ما سبب هذه الحملة العنيفة على المملكة؟ » . قلت : «ليتني أعرف السبب» . قال سفير ثان : «أنا أعطيك السبب . لم تنفّذ المملكة تعليمات أمريكا بحذافيرها وبلا تردد وبلا مناقشة» . قبل أن أعلّق استطرد السفير : «نحن في أوروبا مشينا وراء أمريكا دون أن نسأل سؤالا واحداً» . قال سفير ثالث : «هل أنتم أقوى من أوروبا حتى تناقشوا الولايات المتحدة؟ هل أنتم أعظم من روسيا ؟» .

لم يكن السفراء الأوروبيون يبالغون . بضغط أمريكي اتخذ حلف الأطلسي قراراً أن ما وقع يعتبر «عدواناً مباشراً» على كل الأعضاء . واضطرت دولة بعد أخرى إلى تقديم قوات عسكرية للحملة ضد الإرهاب . كاد الائتلاف الحاكم في ألمانيا أن يسقط ، لهذا السبب ، ولم تكترث الولايات المتحدة . حتى فرنسا ، التي تحرص ، دوماً ، على اتخاذ سياسة خارجية مستقلة عن سياسة الولايات المتحدة وجدت

نفسها مجبرة على تقديم قوات عسكرية . والطريف أن الولايات المتحدة التي طلبت من جميع أصدقائها المشاركة العسكرية لم تعرف ماذا تفعل بالقوات الحليفة . نشرت «انترناشيونال هيرالدتريبيون» (٢٦ نوفمبر ، ٢٠٠١ م) مقالاً جاء فيه أن دول أوروبا تشعر بالضيق لأن أمريكا أهملتها تماماً ولم تجر أي تنسيق أو تشاور معها بشأن الحملة العسكرية في أفغانستان . نقلت الصحيفة عن سياسي فرنسي قوله : «الرسالة التي وصلتنا من واشنطن هي : سوف نقوم نحن بعملية الطبخ ، وسوف نحدد نحن ما يأكله الناس ، أما أنتم فدوركم يقتصر على تنظيف الأطباق المتّسخة» . وأضافت الصحيفة أن هذه الشكوى تكررت ، بألفاظ مختلفة ، في عدة أماكن في أوروبا من بينها بريطانيا .

جوهر الموضوع ، من وجهة النظر الأمريكية ، هو أن المملكة قامت بعدد من التصرفات غير المقبولة . رفضت المملكة أن تسمح باستخدام قواعدها العسكرية لضرب أفغانستان . ورفضت أن تؤيد الهجوم العسكري على أفغانستان ، لا في السرّ ولا في العلن ، وطالبت ، في السر والعلن ، أن ينتهي الهجوم في أسرع وقت ممكن ، وبأقل عدد من الضحايا . واستمرت المملكة ، على لسان قادتها ، تربط بين الإرهاب وأسبابه ، وفي مقدمة الأسباب الظلم الواقع بالفلسطينيين . ولم توافق المملكة على دخول مئات من وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي يسرحون ويمرحون ويحققون مع من يشاؤون .

وطالبت المملكة بما يثبت أن المختطفين كانوا سعوديين ، ولم تؤكد رسمياً هويتهم السعودية . ورفضت المملكة تجميد أموال المواطنين والجمعيات الخيرية إلا بعد تقديم أدلة مقنعة تشير إلى تورّط . وبعد ذلك يأتي الجرم الأعظم (المسكوت عنه) : وضعت المملكة القضية الفلسطينية فوق المصالح الأمريكية[1] .

الرسالة الأمريكية للسعوديين ، اذن ، هي : «قمتم بأعمال معادية للولايات المتحدة ، وعليكم الآن إمّا أن تغيروا موقفكم أو أن تتوقعوا معاملة مختلفة من جانبنا» . لا تتطرق الرسالة إلى تفاصيل المعاملة المختلفة ـ باستثناء التهديد بالاستغناء عن البترول السعودي - وتتركها لذكاء القادة السعوديين وخيالهم . حقيقة الأمر هي أن الولايات المتحدة لا يهمها أن تبني المملكة المساجد أو المسارح أو صالات الرقص ولا يهمها أن تعتنق المملكة الوهابية ، أو البوذية ، أو المجوسية ، ولا يهمها أن يكون النظام في المملكة قبلياً أو ديمقراطياً (وأمريكا تحب الديمقراطية شريطة ألا تنتج حكومات تعادي أمريكا) . كل ما يهم الولايات المتحدة هو أن تستجيب المملكة للطلبات - التعليمات ؟ - الأمريكية ، وكما قال السفير الأوروبي ، «بحذافيرها

(١) المآخذ الأمريكية على مصر لا تختلف عن مآخذها على المملكة إلا في التفاصيل . والرسالة الموجهة إلى البلدين واحدة . ولا بد للبلدين في الفترة القادمة من تنسيق شامل حول سياستيهما من الولايات المتحدة .

وبلا تردد وبلا مناقشة» .

يقتضي الإنصاف أن نقرر أن الولايات المتحدة تعيش منذ ١١ سبتمبر حالة صدمة لم يسبق لها مثيل في تاريخها . لو وقعت قنبلة نووية على نيويورك لما أحدثت الأثر الذي أحدثته التفجيرات . والذين يقارنون ما حدث يوم ١١ سبتمبر بما حدث في بيرل هاربور لا يختلفون عن الذين يقارنون بين وخزة دبوس وطعنة خنجر في الضلوع . ونحن نتوقع من الأمريكيين أن يكونوا بشراً من غير طينة البشر إذا توقعنا أن تجيء تصرفاتهم بعد الصدمة الهائلة خالية من التشنج .

هذا التشنج شمل تصرفات الداخل كما شمل تصرفات الخارج . من كان يصدق أن رئيس الولايات المتحدة سيصدر قراراً بإنشاء محاكم عسكرية سرّية تتولى محاكمة المتهمين بلا ضمانات قضائية من أي نوع (ويستشهد بأبراهام لنكولن !)؟ ومن كان يظن أنه سيجيء يوم تضطر فيه الولايات المتحدة إلى إنشاء وزارة للأمن الداخلي؟ ومن كان يتصور أن الدولة الأعظم ستصاب بالفزع الأعظم نتيجة موت خمسة مواطنين بالجمرة الخبيثة ؟ وهل خطر ببال أحد أن القوة الأعظم ستسرع بإخفاء نائب الرئيس في مكان مجهول كلّما ظهرت إشاعة جديدة ؟

على أن ما يدور داخل الولايات المتحدة لا يعنينا . ما يعنينا هو السياسة الخارجية التي تمسّنا على نحو مباشر . هناك الآن صراع عنيف ، يظهر حيناً ويختفي أحياناً ، . بين جناح الصقور وجناح

الحمائم داخل الإدارة الأمريكية . يرى الصقور أن الحملة العسكرية على أفغانستان هي مجرد مقدمة وستتلوها ضربات عسكرية أخرى تشمل العراق والصومال واليمن وحزب الله وحماس (وسنوافيكم ببقية التعليمات فيما بعد !) ويرى الحمائم أن على أمريكا ، بعد أن يهدأ الغبار في أفغانستان ، أن تواصل الحرب ضد الإرهاب بالوسائل السلمية الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية والاستخبارية . أما الرئيس الأمريكي ، فيبدو من تصريحاته وتصرفاته وأنه يستمع يوماً إلى صقوره ويوماً إلى حمائمه . دون أن يصل إلى قرار نهائي .

حسناً! إذا انتصر حزب الحمائم يمكن أن نتوقع أن تعود الأمور إلى وضعها الطبيعي ، حيث يتعاون أصدقاء أمريكا معها ، كما كانوا يفعلون في الماضي ، دون أن يفرّطوا في مصالحهم الاستراتيجية أ و يستهتروا بمشاعر شعوبهم . أما إذا انتصر حزب الصقور ، فلن تقبل أمريكا التعامل مع دول صديقة بل تصرّ على تحويلها إلى دول تابعة . وعلى الجميع ، في هذه الحالة ، أن يتحولوا إلى مستعمرات أمريكية ، أو أن يُصنّفوا أعداءً لأمريكا . وإذا تحقق هذا السيناريو الأخير ، ونسبة تحققه لا تقل عن ٥٠٪ ، فإن على جميع الدول التي تصادق أمريكا ، ومنها الدول العربية ، لا المملكة وحدها ، أن تواجه خيارين احلاهما مرٌّ . وسواء كان القرار مع هذا الخيار أو ذاك ، فلا بدّ من التزام الكثير من الحيطة والكثير الكثير من الحذر ، ولا بد أن يكون الشعب بجانب القرار ، وهذه مسألة سنؤجّلها إلى الفصل الأخير .

الفصل السادس

وماذا عن أصوليي أمريكا..... وإرهابييها؟!

فلم أر ودّهم ... إلاّ خـــداعـــاً

ولم أر دينهم .. إلا نفـــاقـــــــا

المتنبي

لا بد من التسليم ، في البداية ، أن الولايات المتحدة دولة علمانية يؤكّد دستورها الفصل التام بين الدين والسياسة . ولا بدّ من التسليم أن كثيراً من النخب الأمريكية المؤثّرة أبعد ما تكون عن الدين والتديّن . مع هاتين الحقيقتين اللتين نسمع عنهما كل يوم ، هناك حقيقة ثالثة لا يكاد يعرفها سوى الباحثين المتخصصين ، وهي انتشار الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة على نحو لا مثيل له في أيّ مجتمع مسيحي آخر .

ولا بدّ أن نبدأ بتعريف دقيق حتى لا نضيع في فوضى المصطلحات . غالبية المسيحيين اليوم ، من مختلف المذاهب ، داخل الكنائس وخارجها ، يفسّرون الكتاب المقدّس ، بعهديه القديم والجديد ، بكثير من المرونة ، ولا يأخذونه كل ما جاء فيه حرفياً ، ويرون أن بعض الطقوس والأحكام التي جاء بها انتهت بانتهاء زمنها ، ويتعاملون مع حكايات الكتاب المقدس باعتبارها مجرد أساطير رمزية ، كأسطورة الخلق ، أو أسطورة الفيضان . في المقابل ، يوجد مسيحيون يفهمون الكتاب المقدّس فهماً حرفياً ويعتبرون كل ما جاء فيه صحيحاً صحة مطلقة لا ترقى إليها ذرّة من الشك ، وهؤلاء هم الذين تعورف على تسميتهم بالأصوليين FUNDAMENTALISTS [1] . في العقود

(١) يتضح الفارق بين الطائفتين في موضوع مثل نظرية داروين التي يرفضها الأصوليون باعتبارها تتعارض مع ما جاء في الكتاب المقدس عن كيفية الخلق ، أما غير الأصوليين فلا يرفضونها لأن الخلق في العهد القديم في نظرهم مجرد أسطورة رمزية .

الأخيرة ظهر اسم جديد للأصوليين المسيحيين في أمريكا وهو «المسيحيون المولودون من جديد» . والمقصود بهذه التسمية أن ولادة هؤلاء الحقيقية لم تكن عند خروجهم من بطون أمهاتهم ولكنها تمت عندما اكتشفوا الحقيقة في الكتاب المقدّس . اشتهرت التسمية بعد الرئيس جيمي كارتر الذي كان أول رئيس أمريكي يعلن أنه «مسيحيّ مولود من جديد» وعن هؤلاء الأصوليين سيكون الحديث .

تصل نسبة «المسيحيين المولودين من جديد» إلى ٤١٪ من مجموع المسيحيين في الولايات المتحدة ، والدلائل تشير إلى ارتفاع عددهم سنة بعد سنة . وجميع المسيحيين المولودين من جديد ، تقريباً ، يعتقدون أن الكتاب المقدس «صادق تماماً» في كل ما جاء به . ويرى ٧٦٪ منهم أن واجبهم الديني يتطلب منهم نشر معتقداتهم . ويرى ٩٨٪ منهم أن الدين يلعب دوراً هاماً جداً في حياتهم . وأكثر من نصفهم يمارسون نشاطاً من نوع أو آخر ضمن أنشطة الكنائس التي ينتمون إليها (ينتمي ٦٢٪ منهم إلى كنائس بروتستانتية مقارنة بـ ٢٢٪ من الكاثوليك) .[(١)]

ربما كان من دواعي سرور المسلمين ، والمتدينين عموماً ، أن يوجد هذا العدد المتزايد من المتدينين في مجتمع غربي منّحل لو أن الأمر وقف عند الدين وحده . إلا ان الظاهرة تتجاوز الدين إلى السياسة .

---

(١) انظر *BARNA RESEARCH ON LINE* "BORN AGAIN CHRISTIANS" P.P 1 - 3

معظم «المسيحيين» المولودين من جديد ـ وأنا أستعمل كلمة معظم من باب الاحتراس ـ يشعرون بتعاطف قوي مع إسرائيل مرجعه اعتقادهم أن الله في العهد القديم وعد اليهود بأرض فلسطين ، كما وعد بمباركة الأمم التي تباركهم «ولعن الأمم» التي تلعنهم . كما أن هذه الطائفة تؤمن أن تجمّع اليهود في فلسطين ضرورة لا بدّ منها لكي يتحقق المجيء الثاني للمسيح .

يعتقد باحث عربي معاصر أولى الموضوع الكثير من الاهتمام ، أن الجذور الحقيقية للصهيونية تنبع من الأصولية المسيحية الأمريكية ، وأن الولايات المتحدة لا تعتبر إسرائيل مجرد حليف استراتيجي ، ولكنها تنظر إليها باعتبارها امتداداً حقيقياً لا مجازياً ، للأمة الأمريكية . يقول الأستاذ شفيق مقار عن العلاقة الأمريكية / الإسرائيلية :

> تلك العلاقة العضوية غائرة الجذور بين الأمة الأمريكية ، التي اعتبرت نفسها واعتبرها قادتها وزعماؤها ومفكّروها دائماً «إسرائيل هذا الزمان» وشعب الله المختار الجديد ، واعتبرت غزوتها الاستيطانية التي أبيد في غمارها سكان القارة الأمريكية الأصليون لبناء أورشليم الجديدة على أرض العالم الجديد وفكّر قادتها قبل أن يتخذوا النسر شعاراً لهم أن يرسموا على علمهم القوميّ صورة موسى «على رأس بني اسرائيل في الطريق إلى الأرض

الموعودة» ، وبين الامتداد العضوي والتحقق الأقصى لتلك الأمة ، أي اسرائيل[1] .

ويضيف هذا الباحث :

المشروع الاستيطاني لم يقتصر على المرحلة التمهيدية ، فلسطين ، بل شمل منذ البداية وبتعاقد قانوني صريح بين الشعب المختار والإله كلّ الأرض من النيل إلى الفرات . فهل يمكن أن نتصوّر أن تقوم الأمة الأمريكية ، الأمة المتديّنة الفتية التي تربّت على تعاليم التوراة ورضعتها من الصغر على تلك المعصية المميتة فتنقض - لأجل خاطر الزعامة المصرية أو أي زعامة عربية موالية - ذلك الاتفاق الإلهي بين (مع) الشعب المختار الأصلي ، أو تقدم على ما هو من شأنه أن يؤخر تنفيذه بإعادة ما أخذته إسرائيل من الأراضي المتفق عليها مع الآلة ذاته منذ قرون عديدة ؟[2]

ويمضي هذا الباحث متحدثاً عن القدس :

يحسن أن نتوقف لحظة عند القدس أو أورشليم . . . فما أكثر من ظلوا يحامون بإمكان استخلاص القدس من براثن اسرائيل عن طريق تسوية ما تعقد تحت جناح

---

(١) انظر شفيق مقار ، قتل مصر من عبد الناصر للسادات ، (لندن : رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٨٩م ، ص ٢٠ .

(٢) المرجع السابق والصفحة نفسيهما .

الأصدقاء الأمريكيين ، ولكن أحداً ، فيما يبدو لم يفكر في الرجوع إلى الأصول الكهنوتية للمسألة ، أو يخطر له التنقيب في تلك المنابع التي نتحدث عنها ، ولو عنى أحد بأن يكلّف النفس تلك المشقة لتبين له بوضوح وجلاء . . . واقع الموقف الصهيوني فيما يخص المدينة المقدسة . التي انترعت من كل البشر لا من الفلسطينيين وحدهم لتكون عاصمة لمملكة صهيون المسماة حتى الآن إسرائيل ، ولنصغ ، مثلاِ ، إلى إشعياء «استيقظي استيقظي البسي عزك يا صهيون البسي ثياب جمالك يا أورشليم المدينة المقدسة لأنه لا يعود يدخلك في ما بعد أغلف ولا نجس انتفضي من التراب قومي اجلسي يا اورشليم انحلي من ربط عنقك أيتها المسبية ابنة صهيون فإنه هكذا قال الرب (أشعياء ٥٢ : ١ - ٣) . «ولا يدخلك أغلف والا نجس» أي لا يدنسك أمي من غير اليهود فيطأ ترابك بقدمه[(١)]

ويعقّب الباحث على تصريح للرئيس أنور السادات عن كارتر : «إن الثقة كاملة بيننا لأنه رجل متدين مثلي . ولذلك فإننا لم نختلف» فيقول :

---

(١) المرجع السابق ص ص ٢٦ - ٢٧ .

لو كان السادات عني بالنظر في تديّن كارتر لتبين أن كارتر من شيعة تدعو نفسها «المسيحيون المولودون من جديد» «BORN AGAIN CHRISTIANS» وهي شيعة ينبني إيمانها على مسلّمة اساسية هي أن غرض الله لن يتحقق إلاّ إذا عاد اليهود إلى أرض الميعاد فلسطين وأقاموا فيها مملكة إسرائيل اليهودية الخالصة التي لا يشاركهم فيها أو يقيم على أرضها كمواطن من مواطنيها سوى اليهود(١).

حسناً ! ذهب جيمي كارتر بخيره وشرّه، ونحن نتعامل الآن مع جورج بوش الابن، أول رئيس بعد كارتر يعلن على الملأ أنّه من «المسيحيين المولودين من جديد». ألمح بوش الابن خلال حملته الانتخابية أنه قرّر ترشيح نفسه للرئاسة سنة ١٩٩٩، على إثر موعظة سمعها في الكنيسة وكان موضوعها اختيار الله موسى لقيادة بني إسرائيل. إلاّ أن أصولية بوش الابن جرّت عليه بعض المتاعب. في سنة ١٩٩٣ م، أثناء الحملة الانتخابية لإختيار حاكم تكساس، قال المرشّح بوش الابن لصحفي يهودي أنه يعتقد أن جميع الذين لا يؤمنون بالمسيح، ويدخل ضمنهم اليهود، سيذهبون إلى جهنّم. أثار التصريح ضجّة في الصحافة اليهودية ونشرته منافسته في الحملة

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٨.

الانتخابية آن ريشاردز في عدد من الصحف اليهودية . نام الموضوع ، ثم ثار من جديد سنة ١٩٩٨م قبيل زيارة كان بوش الابن ، حاكم تكساس وقتها ، ينوي القيام بها إلى إسرائيل . سأله الصحفي اليهودي نفسه عما سيقوله لليهود في إسرائيل ، فردّ بوش الابن ممازحاً : سأقول لهم : «اذهبوا إلى الجحيم!» . فيما بعد اعتذر بوش الابن لليهود عن تصريحه القديم ، وبدأ يقول في تصريحاته العلنية إن دخول الجنة من اختصاص الله وليس حاكم تكساس . وموقف بوش الابن الأصولي من اليهود ليس مستغرباً . هو يعتقد أنه من لا يؤمن بالمسيح لن يدخل مملكة السماء (لأن هذا ما يقوله العهد الجديد) . وهو مؤمن أن من حق اليهود أن يملكوا فلسطين منحة إلهية (لأن هذا ما يقوله العهد القديم) . وهناك مفارقة لاحظها كثير من الذين عاشوا ، فترة ، في الولايات المتحدة : كثير من الذي يؤيّدون اسرائيل بلا تحفظ لا يستلطفون اليهود كأفراد . ولنا أن نلحظ هنا ، أن الصحفي اليهودي الذي سأل بوش الابن عن رأيه في مصير اليهود في الآخرة لم يسأله عن رأيه في إسرائيل في هذه الحياة الدنيا ، ربّما لأن السائل والمسؤول يعرفان الإجابة .

ليس من شأننا أن نناقش الرئيس الأمريكي ، أو أي إنسان آخر ، في معتقداته الدينية ، ولكن من حقنا أن نرجو أن يكون موقف الرئيس الأمريكي من قضية فلسطين مبنياً على المصالح الاستراتيجية الأمريكية ، لا على الخوف من «لعنة الرب» إذا عارض إسرائيل .

كما أن من حقنا أن نتمنى أن الرئيس الأمريكي لا يشارك صديقه الحميم القسّ فرانكلين جراهام ، ابن مرشده الروحي القس بيلي جراهام ، رأيه في الإسلام وهو أنه «دين شرير سيئ جداً» .

والحديث عن ا لأصولية يقودنا إلى الحديث عن التبشير في أمريكا . أعترف أن كل جهودي للوصول إلى إحصائيات دقيقة عن النشاطات التبشيرية باءت بالفشل .

يبدو أنه حتّى في عهد الشفافية هناك معلومات «مضنون بها على غير أهلها» . ذكر لي أحد المشتغلين بالدعوة الاسلامية ، وهو يرصد النشاطات التبشيرية في مختلف أنحاء العالم ، أنه في سنة ٢٠٠٠ م وحدها أنفق الأميركيون على التبشير عشرات البلايين من الدولارات ، وكانت هناك ٤٠٠٠ محطة تلفزيونية واذاعية تبشيرية ، و ٦ ملايين مُبشّر . أورد هذا الرقم الذي يبدو لي ضخماً ، دون أن أستطيع نفيه أو إثباته . على أنه بصرف النظر عن الإحصائيات الدقيقة الغائبة فلا يوجد شك ان الأمّة الامريكية تنفق على النشاطات التبشيرية أضعاف ما تنفقه الأمة الاسلامية ، مجتمعة ، على الدعوة سواء كانت أصولية أو غير اصولية .

وإذا ما انتقلنا من الأصولية المسيحية الأمريكية التي لا يكاد يتحدّث عنها أحد ، واجهتنا ظاهرة أمريكية أخرى لا تحظى بكثير من الاهتمام وهي الإرهاب الداخلي الأمريكي . في غمرة الحديث المحموم عن إرهابيين مسلمين ، . تؤويهم دول إسلامية ، لم يعد أحد يتجرأ

على الحديث عن الإرهابيين في قلب الولايات المتحدة . حتى حادث التفجير في أوكلاهوما في إبريل سنة ١٩٩٦م عومل كما لو كان حادثاً شاذاً وأغلق ملفه بمجرد صدور الحكم (على شخص واحد فقط !) والحقيقة هي أن الإرهاب في أمريكا لا يزال يسرح ويمرح ، وينفذ الكثير من العمليات الإجرامية .

يقدر مركز من مراكز البحث عدد الميليشيات المسلّحة الإرهابية في أمريكا بما بين ٤٠ و ١٠٠ ميليشيا . وتدّعي هذه الميليشيات أنها تضم ٣ ملايين منتسب ، بينما تذهب التقديرات المحايدة إلى أن أعضاءها في حدود ٢٥,٠٠٠ عضو . وهذه الميليشيات تنشط في أكثر من ٣٠ ولاية ، وفي تكساس بالذات . وعتاد هذه الميليشيات يتكوّن من أسلحة يدوية وبنادق ومتفجّرات ورشاشات وقنابل ، ولدى بعضها مخازن مليئة بالأسلحة . وتمول الميلشيات أنشطتها بطرق غير قانونية كالتحايل على الضرائب والسطو على البنوك[(١)] .

ويتحدث تقرير صادر عن مركز بحث قانوني في الولايات المتحدة ، بالتفصيل ، عن قرابة ٣٠ حالة إرهابية تمت بعد تفجير أوكلاهوما وتمكنت أجهزة الأمن من إحباطها خلال التخطيط لها ، أو خلال تنفيذها ، وهي :

---

(١) انظر : *JANES WORLD INSURGENCY AND TERRORISM*, 11 JUNE, 2001, P. 1

١ - في ١٢ سبتمبر ، ١٩٩٥م : أُدين شارلز راي بتهمة التخطيط لتفجير مبنى الدخل والضرائب في أوستن ، تكساس

٢ - في ٩ أكتوبر ، ١٩٩٥م : تمكن إرهابيون من اخراج قطار عن قضبانه في هيدر ، اريزونا ، وتركوا خلفهم قتيلاً وعدة جرحى ، ولم يقبض على أحد .

٣ - ٩ نوفمبر سنة ١٩٩٥ م : تمّ القبض على قائد ميليشيا يدعى وايلي راي لامبيلي وزوجته ورجل آخر أثناء تحضيرهم متفجرات لاستخدامها ضد أهداف متعدّدة .

٤- ١٩ يناير سنة ١٩٩٦م : وجّهت إلى بيتر لانجال وريشارد جيثري التهمة في سرقات مسلّحة شملت ٢٢ بنكاً في ٧ ولايات .

٥- ١١ إبريل ١٩٩٦م : وجّهت إلى راي هيلتون تهمة حيازة متفجّرات بعد أن وجدت أجهزة الأمن في منزله ٤٦٠ رطلاً من المتفجرات الشديدة ، و ٧٤٦ رطلاً من متفجرات أخرى ، و ١٥ قنبلة يدوية مصنوعة منزلياً

٦ - ٢٦ إبريل ١٩٩٦ م : وجّهت إلى روبرت إدوارد ستارو الثالث ووليم جيمس ماكرين الابن ، تهمة صنع قنابل يدوية بهدف توزيعها على أعضاء ميليشيات .

٧ - ١١ يونيو ١٩٩٦ م : تمّ إلقاء القبض على مارتن بيلي وهو يحاول تفجير مبنى الضرائب والدخل في رينو ، كاليفورنيا .

٨ - ١ يوليو ١٩٩٦م : تمّ القبض على ١٢ عضواً في ميليشيا في

اريزونا اسمها «فريق الأفعى السامة» بتهم مختلفة تتعلق بالتفجير وحيازة أسلحة .

٩ - ٢٧ يوليو ١٩٩٦م : انفجرت قنبلة محشوّة بالمسامير في المبنى الأولمبي في اتلانتا ، جورجيا .

١٠ - ٢٩ يوليو ١٩٩٦م : تم القبض على جون بنتر ومعه ٧ آخرون بتهم تتعلّق بحيازة أسلحة ومتفجرات .

١١ - ٨ أكتوبر ١٩٩٦م : أدين تشارلز باربي وروبيرت بيري وجاي ميريل وبرايان رانتجان بتهم تفجيرات وسطو مسلح على بنوك .

١٢ - ١١ أكتوبر ١٩٩٦ م : تم القبض على ٧ من أفراد الميليشيات كانوا يخططون لتفجير مبنى تابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي في وست فرجينيا .

١٣ - ١٦ يناير ١٩٩٧م : انفجرت قنبلتان أمام عيادة إجهاض في ساندي سبرنجز ، جورجيا ، واصيب ٧ أشخاص .

١٤ - ٢٢ يناير ١٩٩٧م : عثرت سلطات الأمن في منزل جندي البحرية السابق ريكي سلايرز على ٣٥,٠٠٠ طلقة ضد الدبابات . وقنابل متفجرة ، وقنابل غاز ، وطلقات مدفعية ، وأسلحة عسكرية متنوْعة .

١٥ - ٢٦ مارس ١٩٩٧ م : تم القبض على بريندون بلاسز في ميتشيجان بتهمة صنع قنابل ومتفجرات ، وكان يخطط لتفجير عدد من المباني الفيدرالية .

١٦ - ٢٢ ابريل ١٩٩٧م : تمّ القبض على ٣ من عصابة «كلو كلس كلان» كانوا يخططون لتفجير مصفاة بترول ، الأمر الذي كان سيؤدّي إلى قتل مئات الرجال والأطفال في مدرسة مجاورة .

١٧ - ٢٣ إبريل ١٩٩٧م : تمّ القبض على تود فاينفر ووجهت إليه تهمة التخطيط لاستخدام متفجرات في عمليات سطو على بنوك .

١٨ - ٢٧ إبريل ١٩٩٧ م : تمّ القبض على ويليام روبرت جوهلر واثنين معه بعد العثور في منزله المتنقل على ٥٠٠ رطل من المتفجرات .

١٩ - في يوليو ١٩٩٧ م : تم القبض على برادلي جلوفر ومعه مسلّح آخر قبل الفجر في وسط تكساس وذلك قبل ساعات من هجوم كانوا ينوون القيام به على قاعدة تابعة للجيش الأمريكي بحثاً عن جنود أجانب يعتقدون أنهم موجودون في القاعدة ، كما تمّ القبض على ٥ أشخاص آخرين بتهمة التخطيط لمهاجمة عدد من القواعد العسكرية الأمريكية .

٢٠ - ٢٠ أغسطس ١٩٩٧م : أرسلت صناديق تحتوي على قنابل وهمية إلى عدد من وكلاء النيابة والقضاة في كولورادو ونيومكسيكو ولم يتم التوصل إلى الفاعلين .

٢١ - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٩٧م : أدين ٣ أشخاص بتهمة التآمر لتدبير انقلاب ضد الحكومة .

٢٢ - ٢٩ يناير سنة ١٩٩٨ م : انفجرت قنبلة أمام عيادة إجهاض في برمنجهام ، ألباما ، وحدثت عدة إصابات ، ولم يتمّ التوصّل إلى الفاعل .

٢٣ - ٢٣ فبراير سنة ١٩٩٨ م : تمّ القبض على ٣ أعضاء في «كلو كلس كلان» قرب سانت لويس ، ألينوى ، بتهمة التخطيط لقتل قاض ومحام ونسف مركز أبحاث .

٢٤ - ١٨ إبريل سنة ١٩٩٨م : تم القبض على عدد من أعضاء مليشيا كانوا يتآمرون لتفجير مبان فيدرالية ومحطة تلفزيون ، وقتل ضباط والهجوم على طائرة .

٢٥ - ٢٩ مايو ١٩٩٨ م : قام ٣ أشخاص بقتل ضابط وجرح ضابطين آخرين في كوتز ، كولورادو ، وبعد تبادل إطلاق النار اختفى الفاعلون .

٢٦ - ١ يوليو ١٩٩٨م : وجهت إلى ٣ رجال تهمة التآمر لاستخدام اسلحة بيولوجية (الجمرة الخبيثة) .

٢٧ - ٣٠ يوليو ١٩٩٨م : وجهت إلى بول تي شاستين تهمة حيازة متفجرات وأسلحة ، وقد اعترف فيما بعد بعدد من الجرائم منها التخطيط لقتل وزيرة العدل جانيت رينو ومدير مكتب التحقيقات ا لفيدرالي لويس فريه .

٢٨ - ٥ ديسمبر ١٩٩٩م : تم القبض على رجلين ووجهت إليهما تهمة التآمر لتدمير مخازن للغاز ، وبرج تليفزيون ، ومحطة

٢٩-١٢ ديسمبر ١٩٩٩م : وجهت إلى دونالد بيرير جارد تهمة التآمر لعمل إرهابي هو تفجير مخازن وقود بنية تعطيل محطات كهرباء في فلوريدا وجورجيا[١] .

لو نجحت بعض هذه الأعمال الإرهابية لوصل عدد ضحاياها إلى رقم لا يختلف عن عدد الضحايا الذين قتلوا في ١١ سبتمبر ولو نجحت أجهزة الأمن في احباط خطط الإرهابيين الذين نفذوا عمليات ١١ سبتمبر لما مات أحد . عدد قضايا الإرهاب التي يتعامل معها مكتب التحقيقات الفيدرالي في أي وقت من الأوقات يصل إلى ١٠٠٠ قضية . ونحن الذين نحب الشعب الأمريكي نتمنى ألا تنشغل حكومته بالإرهاب الخارجي عن الإرهاب الداخلي . عندما تسفك الدماء البريئة ، ويقتل النساء والأطفال ، يستوي أن يكون القاتل مسلماً إرهابياً يختفي في جبال أفغانستان أو مسيحياً إرهابياً يسكن في وسط تكساس .

---

١ - انظر

SOUTHERN POVERTY LAW CENTER, "TERROR FROM THE RIGHT"

SUMMER , 2001. ISSUE 2.

الفصل السابع

العرب: السياسة والإعلام والمستقبل

وأســـرعُ مــفــعــولٍ فــعلتَ تغــيّـــراً

تكلّفُ شيءٍ في طبـــاعك ضـــدّه

المتنبي

إن النظرة إلى الإعلام العربي بمعزل عن المنظومة السياسية التي يعمل داخلها تقود إلى نتائج أبعد ما تكون عن الصحّة . والسخرية المريرة من وزراء الإعلام العرب كان الأولى ـ لو كانت هناك حريّة ـ أن تُوجّه إلى رؤسائهم . وتقريع وزراء الإعلام العرب على فشلهم في نقل «الواقع العربي» إلى العالم تقريع في غير محلّه . ترى ما هو الواقع العربي الذي نريد أن تطلّع عليه الدنيا والذي فشل وزراء الإعلام في نقله ؟ هل هو واقع الأميّة التي تفتك بـ ٧٠٪ من أبناء الأمّة العربية وبناتها ؟ أم هو واقع الفقر المدقع الذي يفترس ٩٠٪ من العائلات العربية ؟ أم هو واقع السجون المكتظّة والمعتقلات المزدحمة ؟ أم هو واقع البحث العلمي المتخلف على نحو لا يوجد له مثيل في أي مكان في العالم ؟ هل نلوم وزراء الإعلام لأنهم أخفوا هذه الفضائح عن عيون العالم ؟

والذين يطالبوننا أن نبدأ ، على الفور ، حواراً مع الحضارات الأخرى ، هل يعرفون بماذا يطالبون ؟ ما هي البضاعة التي سنعرضها على الآخر خلال هذا الحوار ؟ هل نتحدث عن علاقة العربي بالعربي؟ هل نذكّر الحضارات الأخرى بهذا الغسيل العربي المتّسخ :

ليس من الدبلوماسية في شيء الغوص في خفايا الأمور وبواطنها ، ولهذا أكتفي بإيراد ما يظهر ، بوضوح ، للعيان . موريتانيا تقيم علاقات صداقة مع إسرائيل لا حبّاً في الدولة العبرية ولكن خوفاً من جاراتها . وليبيا قرّرت

الابتعاد عن العالم العربي بأسره وفتح فضاء إفريقي جديد تأمل أن ينتهي بوحدة إفريقية . والعلاقات بين المغرب والجزائر متفجّرة بسبب الصحراء ، بالإضافة إلى عوامل مساعدة أخرى . وتونس لا تتوقّع من جيرانها شيئاً سوى السلام . والعلاقة بين مصر والسودان تحبو إلى الوضع الطبيعي بنشاط الطفل المقعد . والزواج السوري/ اللبناني بكل ما يحمله من حب/ كره مشهد مفتوح أمام الجميع . والإشكالية السورية/ الفلسطينية تأبى أن تخضع لأي حلّ . وجيران العراق يعتبرون النظام الحاكم في بغداد سيفاً مسلطاً يمكن أن يهوي على الرقاب في أي لحظة . . . وحتى داخل الخليج العربي الصغير هناك أولويات قطرية متصارعة.متناقضة لم ينجح مجلس التعاون في حلّها ، وأقصى ما يمكن تحقيقه هو منعها من تفجير المجلس من الداخل(١) .

وإذا ما انتقلنا إلى العالم الإسلامي وجدنا الصورة أشد بشاعة وقتامة . يصف الصديق الدكتور راشد المبارك علاقة المسلم بالمسلم وصفاً دقيقاً صادقاً ، موجعاً في دقّته وصدقه إذ يقول :

---

(١) انظر غازي بن عبد الرحمن القصيبي ، «الجامعة القديمة والأمين الجديد» ، الشرق الأوسط ٢٠ يوليو ٢٠٠١م .

لقد تحوّلت الكراهية ـ لدى بعض الناس ـ إلى نوع من القربات التي يتقرّب بها إلى اللّه ، وصارت كراهية المسلم ومعاداته ، بل ومقاتلته مدرسة لها بناتها ودعاتها والحارسون لأسوارها وأسرارها . لقد استحكمت في النفوس وسيطرت عليها وأثمرت ثمرتها القاتلة ، أزهرت في بعض البلاد العربية والإسلامية تكفيراً وتضليلاً واقتتالاً ومنابذة ، وقد عرف البدء ولم يعرف ماذا سينتهي إليه من مصير وبيل[١] .

ويضيف الدكتور المبارك :

والمفزع في هذا الأمر أن هذا البلاء يقوى ولا يضعف ويتسع ولا يضيق ، يتأصّل في النفوس ويشحنها بكل عوامل الفرقة والمعاداة ، وإذا كان في الماضي ـ في أغلب حالاته وصوره ـ مساجلة بالكلام والأقلام ، فقد صار في وقتنا الحاضر معركة حقيقية تسيل فيها دماء وتزهق أرواح ، وترجم قول اللّه و«جادلهم بالتي هي أحسن» إلى المجادلة بأيّ السلاحين المدفع أم القنبلة ، والمُدى أم الفؤوس[٢] .

---

(١) راشد المبارك ، فلسفة الكراهية : (دعوة إلى المحبة) (بيروت : دار صادر ، ٢٠٠١م) ص ١٤١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

هل هذه هي الصورة المشرقة الوضّاءة التي يود العرب والمسلمون عبر الإعلام ـ والقنوات الناطقة بكل اللغات الحيّة! ـ عرضها على بقية العالم ؟ أليس الأجدى أن نكرس كل جهودنا لحوار داخلي حُرّ يتيح لنا أن نصل إلى كلمة سواء بشأن خلافاتنا ؟ عندها ، وعندها فقط ، نستطيع أن نذهب إلى الآخرين ونقول ، صادقين ، أن لدينا خلافات ولكننا استطعنا أن نتعامل معها بروح التسامح والمودة .

إن أخطر ما في غياب الحوار أنه يقود إلى مزايدة خطرة لا تنتهي إلا بالصدام . الحكومة التي ترفع شعارات ديمقراطية تدفع المعارضة إلى أن ترفع هي الأخرى شعارات ديمقراطية ، وهنا تبدأ معركة المزايدة ، التي تنتهي باصطدام فعلي حين تصدّق المعارضة الشعارات وتبدأ مسيرة احتجاج أو تعلن إضراباً (وهما حقان مكفولان في كل الأنظمة الديمقراطية) . وفي الجانب الآخر من الصورة ، نرى أن الحكومة التي تستمد شرعيتها من الإسلام تجد أمامها معارضة إسلامية ، فتضطر إلى تصعيد نبرة خطابها الديني حتى يصبح ، في محتواه ، شبيهاً بخطاب المعارضة . وهنا ، أيضاً ، تستمر المزايدة حتى يقع اصطدام عندما تقدم المعارضة على استخدام العنف انطلاقاً من النظرية المشتركة بينها وبين الحكومة (على مستوى الشعارات لا التطبيق) . لو كان هناك حوار حقيقي ، وأخذ وإعطاء ، وحلول وسط ، لزالت ظاهرة المزايدة ، وما تؤدي إليه من تصعيد ، ليحل محلّها خطاب وسطي معتدل .

هذه المزايدات هي التي خنقت المحاولات المترددة في التسعينات الميلاديّة من جانب بعض الدول العربية للتحرك نحو الديمقراطية ، ولم تترك للإعلام العربي فرصة للنمو الصحّي . تنتقد الصحيفة وزراء الصحة والبلديات والزراعة والكهرباء ، ويمر كل شيء بسلام . ويزداد النقد حدّة ، ولا يحدث شيء . ثم تقترب الصحف من وزارات السيادة[1] . وهنا يبدأ الانزعاج الحكومي ، وتبدأ الإنذارات . يتوقف الصحفي الذكي عند هذا الحد ويعود إلى قواعده سالماً ، أما الصحفي بطيء الفهم فيمضي قدماً مُصدّقاً الشعارات حتى يصطدم بخط أحمر قديم لم ينجح الانفتاح الجديد في تغيير لونه . إن البحث عن إعلام حر داخل نظام سياسي لا يعرف الحريّة كالبحث عن قطة سوداء (لا توجد) داخل غرفة مظلمة .

ولعلنا نتوقف هنا عند سؤال جانبي له صلة بالموضوع : كيف استطاعت قناة «الجزيرة» الفضائية أن تنجح وهي مرتبطة بنظام لا يزال ، رغم البشائر والوعود ، يتعامل مع الحريات كباقي الأنظمة العربية ؟ استطاعت «الجزيرة» عبر مهنيتها العالية وموظفيها الممتازين والقدر الواسع الذي تتمتع به من الحريّة أن تصبح القناة الجماهيرية

---

(١) تُسمّى وزارات الخارجية والداخلية والدفاع ، في العالم العربي ، «وزارات السيادة» ، والأرجح أن السبب هو أن «صاحب السيادة» يتولى الإشراف عليها مباشرة ، أما الوزارات الأخرى فحائط منخفض يستطيع من شاء القفز عليه .

الأولى في الأمة العربية ، وأن تنافس القنوات العالمية المشهورة . هذا صحيح بلا شك ، ومن الصحيح أيضاً ، أن وضع «الجزيرة» ، من الناحية السياسية ، استثنائي شأنه شأن «المناطق الحرة» من الناحية الاقتصادية . تلجأ بعض الدول لتشجيع الاستثمار إلى إقامة «مناطق حرّة »لا تطبق فيها قوانين الدولة الاقتصادية . إلا أن هذه الحرية تقف عند حدود «المنطقة الحرّة» ولا تدخل شبراً واحداً داخل الدولة نفسها . ووضع «الجزيرة» لا يختلف عن أي وضع أي «منطقة حرة» . تستطيع «الجزيرة» أن تتعامل مع الأنظمة العربية بحرية مطلقة ، ولكن هذه الحرية تتلاشى عند التعامل مع نظام الدولة التي تعمل فيها . و«الجزيرة» الآن على مفترق طرق . يمكن أن تصبح جزءاً حقيقياً من المنظومة السياسية القطرية وتتعامل مع النظام القطري بنفس الحرية التي تعامل بها الأنظمة العربية الأخرى ، وفي هذه الحالة لا بدّ أن نشيد بتجربة إعلامية رائدة امتزجت بتجربة سياسية رائدة . ويمكن أن تبقى «الجزيرة» كما هي مجرد «منطقة حرة» ، وهذا سيقود ، بالضرورة ، إلى إنشاء «مناطق إعلامية حرّة» أخرى في عدد من الدول العربية ، وتبدأ «حرب المناطق الإعلامية الحرّة» التي ستضيف إلى نكباتنا نكبة جديدة .

إن الارتباط العضوي بين الإعلام والسياسة يعني أن الإعلام العربي لن تقوم له قائمة في غياب الديمقراطية السياسية . ومحاولة الإصلاح الإعلامي قبل الإصلاح السياسي هي وضع للعربة أمام

الحصان كما يقولون . والتخلف الإعلامي ، الحالي ، في العالم العربي هو صورة صادقة أمينة للتخلف السياسي . لا توجد في العالم العربي كله دولة ديمقراطية واحدة (بالمعنى الكامل) . وأقصد بالديمقراطية الكاملة أن يتمكن الناخبون ، عن طريق صندوق الانتخاب ، من تغيير الحاكمين . إن العالم العربي مليء بملايين الصناديق إلا أنها لم تنجح ، حتى الآن ، في تغيير الحاكمين في أيّ مكان . تحدث تغييرات وزارية كثيرة ، وفي بعض الدول يقل معدل عمر الوزارة عن سنتين ، إلا أن الوزراء في العالم العربي هم موظفون بمرتبة وزير ، يرأسهم موظف أكبر بمرتبة رئيس وزراء ، أما الحاكمون الفعليون فيبقون في أماكنهم . وأنا إذ ألاحظ هذه الحقيقة لا أدّعي أنه لا توجد فوارق كبيرة في الممارسة السياسية بين بلد عربي وآخر . لا يستطيع أحد ، حتى لو كان مصاباً بعمى الألوان السياسي ، أن يزعم أن الحرية السياسية المتاحة في لبنان لا تختلف عن الحرية السياسية المتاحة ـ أعني غير المتاحة ! ـ في العراق . حديثي ينصبّ على قدرة الناخبين على تغيير النخبة الحاكمة ـ لا الوزراء ! ـ وهذا ما لا يحدث حتى في الدول التي تدعى أنها بلغت أعلى درجات الديمقراطية .

يكفي أن توّجه إلى الدول العربية الديمقراطية بعض الأسئلة (بمعدل سؤال أو أكثر لكل واحدة) . هل من المعقول في نظام ديمقراطي أن يفوز الحزب الحاكم في كل انتخاب بنسبة ٩٠٪؟ وهل يمكن في النظام الديمقراطي حرمان نصف الشعب من حق التصويت ؟ وهل

يجوز في ظل الديمقراطية أن ينصّ الدستور على أن ذات رئيس الدولة وهو يحكم ويحكم ويملك «مصونة لا تمسّ»؟ وهل يمكن أن نسمي أي مجلس برلماناً وهو لم يسقط في تاريخه كله حكومة واحدة؟ وهل يتمشى مع الديمقراطية أن يتم اختيار رئيس الدولة من وراء الحدود ؟ ليس الهدف من هذه الأسئلة تثبيط الهمم، أو النقد الهدام، ولكن الهدف هو التذكير أن الديمقراطية لا تتحقق في دولة ما بمجرد إعلانها، أو إعلان الانتخابات .

أهم، بمراحل، من إعلان الديمقراطية البدء في إيجاد «وعي ديمقراطي» :

> الديمقراطية ليست صيغة ولكنها عملية ؛ ليست وثيقة ولكنها ممارسة ؛ ليست قانوناً ولكنها عرف . لا يمكن لمجتمع أن يكل شؤونه الكبرى لبرلمان منتخب وشؤونه الصغرى كلها في يد موظفين معينين . يجب أن تتم التعدّدية على كافة المستويات، صغيرها قبل كبيرها . ما لم ينتخب أهل القرية مجلسها البلدي، وينتخب أهل المقاطعة مجلس المقاطعة، تفقد الانتخابات «الوطنية» في العاصمة كل مدلول . . . لا يمكن في عالمنا العربي أن نطلب من كهل في الستين أن «يبدأ» في ممارسة الديمقراطية . لا بُدّ أن تبدأ العملية في المدرسة الابتدائية مع انتخاب لجان النشاط المدرسي وتصعد مع الطالب

حيثما صعد . . . كل انتخاب يحل محل تعيين سواء كنا نتحدث عن عمدة القرية أو رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية أو شيخ التجار هو خطوة في الطريق الصحيح نحو خلق المناخ الصحّي الذي تستطيع الديمقراطية أن تتنفس في هوائه[١] .

إن الخيار ليس ، كما يتصور أعداء التغيير ، بين الديمقراطية الغربية التي لا نستطيع نقلها حتّى لو شئنا ، وبين «الخصوصية الوطنية» المتّسمة بالجمود والهمود . بوسعنا ، إذا انعقد العزم ، تطوير تعددية حقيقية ، بمؤسسات فاعلة تعكس رأي الشعب ، دون أن نفقد ذرة واحدة من أصالتنا العربية والإسلامية . إلا أن التعددية لا يمكن أن تنشأ في فراغ . هناك مقومات أساسية لا يمكن إذا انعدمت أن يسود أي نظام سوى النظام القمعي . من هذه المستلزمات وجود أغلبية متعلمة ميسورة الحال . ومنها وجود مجتمع مدني نشط له مؤسساته الحرّة الفاعلة . ومنها أن تذوب الولاءات الضيقة ، بمختلف أنواعها ، في ولاء أعمق للوطن . ومنها وجود قضاء مستقل . ومنها وضع إجراءات تحمي المواطن من الاعتقال التعسفي . ومنها ازدهار تقاليد من التسامح وقبول الرأي الآخر . هذا ، كله ، يستحيل تحقيقه بين يوم

---

(١) انظر : غازي بن عبد الرحمن القصيبي ، أزمة الخليج : محاولة للفهم ، (لندن : دار الساقي ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٢) ص ص ١٨٧ ـ ١٨٨ .

وليلة ، ويتطلب إصلاحات تدريجية متلاحقة ، تحتاج إلى مدى زمني معقول (لا أتحدث عن قرن أو قرنين ؛ أقصد عقداً أو عقدين) .[1]

إن الحقبة التي تعيشها ، العولمة ، والحدود المفتوحة ، وثورة الاتصالات والمواصلات ، والتغييرات السريعة في كل مكان ، تضع الأنظمة العربية أمام خيارين : إما أن تتعلم السباحة في طوفان المتغيرات ، وإمّا أن تغرق في الخضمّ . أتمنى للأنظمة العربية الراغبة في الإصلاح أن تجد الفرصة الكافية لتحقيق الإصلاح . امّا الأنظمة التي لا تود تغيير شيء وتعتقد أنه ليس بالإمكان أبدع مما كان ، فأرجو أن تعثر على جبل يعصمها من الموج .

(١) ما على الذين يعتقدون أن هذا الطرح النظري يستحيل تطبيقه عملياً إلا أن يرجعوا إلى الخطوات الإصلاحية المتدرجة على طريق التعددية ، والتي اتخذها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين منذ توليه الحكم قبل أقل من ٣ سنوات .

من مؤلّفات الدكتور غازي عبدالرحمٰن القصيبي

الصادرة عن المؤسسّة العربيّة للدراسات والنشر

- ورود على ضفائر سناء (شعر)
- عقد من الحجارة (شعر)
- سحيم (شعر)
- الإلمام بغزل الفقهاء الاعلام (مختارات)
- قراءة في وجه لندن (شعر)
- التنمية الأسئلة الكبرى (بحث)
- الأسطورة (دايانا) (مقالة)
- الغزو الثقافي ومقالات أخرى (مقالات)
- صوت من الخليج (مقالات)
- حياة في الإدارة (سيرة)
- مع ناجي ومعها (نقد)
- أبو شلاخ البرمائي (رواية)
- الأشج (شعر)
- امريكا والسعودية (سياسة)

أمريكا والسعوديّة

حملة إعلامية أم مواجهة سياسية !!؟







منشورات 2002

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

بيروت، ساقية الجنزير، بناية برج الكارلتون، ص.ب: ٥٤٦٠-١١
العنوان البرقي: موكيالي، هاتفاكس: ٧٥١٤٣٨/ ٨٠٧٩٠١

